دليل المرأة للعمل المناخي والمسئولية المشتركة



جنان رضا بهزاد

أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة

دليل المرأة
للعمل المناخي
والمسئولية المشتركة



المحتويات

الفصل الأول: التغير المناخي ... التأثيرات والتدابير	**15**
التغير المناخي والاحتباس الحراري	17
التغير المناخي	17
الاحتباس الحراري	18
العلاقة بين تغير المناخ والاحتباس الحراري	19
اهتمام المجتمع الدولي بقضايا تغير المناخ	19
آثار تغير المناخ على البيئة والإنسان	22
التأثير على البيئة	22
التأثير على الإنسان	23
لاجئو المناخ	24
تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي	25
التغير المناخي في دول الخليج العربي	26
استراتيجية دولة الكويت لمواجهة التغير المناخي	28
تحديات تدابير الحد من آثار تغير المناخ	33
المسئولية الاجتماعية وتأثيرها على البيئة وتغير المناخ	35
المسؤولية الاجتماعية للشركات والإدارة البيئية	35
التنمية المستدامة والشراكة في الإدارة البيئية	37
التغير المناخي والتربية والتعليم	39
المرأة في القيادة والحوكمة	41

الفصل الثاني: المرأة والتغيير المناخي	**45**
دور المرأة في الاقتصاد المنزلي	47
المرأة محرك للصناعات الحديثة	48
دور المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر	50
أسباب تجعل النساء عنصرًا أساسيًا في العمل المناخي	51
المرأة في القيادة والحوكمة	51
الفصل الثالث: مشاركات من كاتبات عربيات	**53**
المرأة في القيادة والحوكمة: دكتورة وجدان العقاب – رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة – دولة الكويت	57
الفيروسات والتغيرات المناخية : قراءة في التحوّرات وتأثيرات البيئة المتغيرة – دكتورة حصة تقي – اختصاصية في علم الفيروسات	61
تأثير تغير المناخ على صحة المرأة والصحة النفسية: تحديات وفرص للعمل المستدام: دكتورة زينب الصفار – كلية التربية الأساسية – جامعة الكويت	65
تأثير التغيرات المناخية على المرأة بالإجمال وبالأخص العربية: مهندسة ماري تريز مرهج سيف – رئيسة جمعية إنسان للبيئة والتنمية ومنسقة الشبكة العالمية لمنظمات المجتمع المدني للحد من الكوارث GNDR في الشبكة العربية للبيئة والتنمية – رائد	71
دور المرأة الخليجية في حماية البيئة والحفاظ على مواردها: جهاد علي – عضو برنامج المواطنة البيئية التابع لجمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية	77
المرأة والسياحة وتغير المناخ: إيناس عبدالهادي – دكتور جامعى – كليه علوم البترول والتعدين – جامعة مطروح – جمهورية مصر العربية	81
المرأة والتغير المناخى : تمكين المرأة خط الدفاع الأول ضد تبعات التغير المناخى: أستاذ دكتور هالة يسري – أستاذ علم الإجتماع مركز بحوث الصحراء – رئيس اللجنة الوطنية لتسيير الأعمال لبرنامج المنح الصغيرة – مقرر مناوب لجنة المرأة الريفية المجلس القومى للمرأة – جمهورية مصر العربية	85

دور المرأة الخليجية في قضية التغير المناخي: فاطمة الحنطوبي - خبير في المجال البيئة والاستدامة - وصانع محتوى تعليمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي - دولة الإمارات العربية المتحدة 89

التغير المناخي في العراق.. تحديات الحاضر ورؤى المستقبل: مهندسة سعدية فليح حسون - رئيسة جمعية معا لحماية الإنسان والبيئة - الجمهورية العراقية 93

دور المرأة في مواجهة التغير المناخي علمياً ومهنياً: رؤية هندسية وقيادة ملهمة: مهندسة بيئية سارة عبد الرضا الرامزي - رئيس فريق المهندسيين البيئيين في الجمعية الكويتية لحماية البيئة 97

الفصل الرابع **99**

ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة» 101

توصيات ورشة عمل المرأة والتغير المناخي 101

على مدار العقود الماضية، أصبح التغير المناخي واحدًا من أعظم التحديات التي تواجه البشرية. يتجاوز تأثيره الحدود الجغرافية والسياسية ليصل إلى كل عظمة من عظام هيكل حياتنا، فتهديده للنظم البيئية التي نعتمد عليها في الغذاء والماء والهواء متزايد. ووسط هذا المشهد المعقد، تظهر المرأة في مواجهة التغير المناخي، إما كضحية لتداعياته أو كقائدة لإيجاد حلول مستدامة.

المرأة في المجتمعات الريفية والحضرية على حد سواء غالبًا ما تكون المسؤولة عن إدارة الموارد الطبيعية مثل الماء والغذاء والطاقة. هذه الأدوار تجعلها على اتصال مباشر مع التغيرات البيئية، مما يمنحها فهمًا عميقًا لتأثيرات التغير المناخي. ومع ذلك، فإن النساء هن من بين الفئات الأكثر تأثرًا بهذه الظاهرة، حيث يواجهن تحديات تتراوح بين انعدام الأمن الغذائي، وفقدان سبل العيش، إلى التعرض للنزوح القسري والعنف.

لكنها عملة بوجهين، فقد أظهرت النساء على مر التاريخ قدرة فريدة على التكيف مع الأزمات والتغلب عليها، وبرزت قيادات نسائية حول العالم من خلال مبادرات بيئية تلهمنا جميعًا. من تطوير تقنيات زراعية مستدامة، إلى قيادة حملات لإعادة التشجير، إلى المشاركة الفعالة في صنع السياسات المناخية، حتى أثبتت النساء بأنهن عوامل تغيير حقيقية في مواجهة التغير المناخي.

هذا الكتاب هو دعوة لاستكشاف العلاقة العميقة بين المرأة والتغير المناخي، وتسليط الضوء على التحديات التي تواجهها النساء في هذا السياق، والفرص التي يمكن أن تسهم من خلالها في تحقيق مستقبل مستدام. كما يبرز الكتاب أدوار النساء القياديات في المجتمعات المختلفة، مع تسليط الضوء على الجهود الرائدة لمؤسسات المجتمع المدني في دعم المرأة، مثل التجربة الكويتية التي شكلت نموذجًا يحتذى به في تعزيز دور النساء في العمل البيئي.

نأمل أن يكون هذا الكتاب مصدر إلهام للقراء لفهم أعمق لدور المرأة في التغير المناخي، ودعوة للعمل المشترك لتحقيق العدالة المناخية والاستدامة البيئية. فالمرأة ليست فقط ضحية للتغير المناخي، بل هي أيضًا مفتاح الحل.

د. وجدان علي العقاب

رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

في قلب كل أزمة بيئية هناك فرصة لإعادة التوازن، وفي قلب كل مجتمع، تقف المرأة كمحورٍ للتغيير، تحمل على عاتقها مسؤوليات الحياة اليومية وتبث الوعي والسلوك المستدام في محيطها. لقد جاء هذا الدليل ليكون مرآةً تعكس هذا الدور العظيم، وإضاءة لطريق المرأة نحو قيادة العمل المناخي، انطلاقًا من بيتها وحتى مواقع صنع القرار.

إن تغير المناخ ليس مجرد قضية بيئية، بل هو تحدٍ اجتماعي واقتصادي وأخلاقي، تتقاطع فيه حقوق الإنسان مع العدالة البيئية. وفي ظل التحديات المتسارعة التي تواجه كوكبنا، تبرز الحاجة الملحة إلى تمكين المرأة معرفيًا ومهاريًا، لتكون جزءًا فاعلًا من الحلول.

جاء هذا الدليل ثمرة تعاون مثمر بين الجمعية الكويتية لحماية البيئة والرابطة الوطنية للأمن الأسري "رواسي"، مدعومًا برؤية واعية من مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي بالجمعية، ليكون منصة معرفية وعملية تعزز من وعي المرأة الخليجية والعربية وتدعمها في تبني السلوكيات البيئية الرشيدة، سواء في المنزل أو المجتمع أو مواقع العمل.

يتناول هذا الدليل محاور متكاملة تبدأ بتبسيط المفاهيم العلمية لتغير المناخ، وتصل إلى تمكين المرأة في الاقتصاد الأخضر والحوكمة البيئية، وتوثّق تجارب نسائية عربية ملهمة، كما يقدم أدوات إرشادية لتفعيل الدور البيئي للمرأة داخل المنزل.

آمل أن يكون هذا العمل إضافة نوعية إلى المكتبة البيئية العربية، ودعوة ملهمة لكل امرأة لأن تعي دورها الحيوي، وأن تتحول إلى صوت مؤثر، وممارسة مسؤولة، وصانعة للتغيير البيئي في محيطها.

وأخيرا.. نتقدم بالشكر والتقدير لكل من الأستاذ رجب أبو الدهب لمساهمته بمراجعة المادة لغويا والأستاذ عبدالحكيم محمود لمساهمته في تنسيق المقالات.

جنان رضا بهزاد

أمين عام الجمعية الكويتية لحماية البيئة

المقدمة

من أجل تعزيز دور المرأة
في حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ

تلعب المرأة دورا حاسما في التصدي لتغيرات المناخ وتحسين الاستدامة، كما يمكن أن يكون لها تأثير كبير على جعل العالم أكثر استدامة وصديقا للبيئة، وذلك من خلال قدرتها على تشجيع المجتمع في اتباع أساليب حياة أقل استهلاكا ليكون فعالا من حيث استخدام الموارد خاصة في المنزل، مثل المياه والطاقة، ومساهمتها في تحقيق استدامة أكبر في استهلاك هذه الموارد.

ولهذا بادرت الجمعية الكويتية لحماية البيئة في تبني ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة»، والتي نظمها مركز صباح الأحمد للتدريب البيئي التخصصي التابع للجمعية، بالتعاون مع الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي»، في إطار سلسلة ورش عمل الخبراء ضمن برنامج إعداد ورش عمل مؤتمر المناخ.

وكان من أبرز نتائج وتوصيات ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة» تعزيز تكافؤ الفرص في مجال العمل، مما يساهم في تمكين المرأة للمشاركة بشكل أكبر في جهود التصدي لتغير المناخ، وتشجيع الابتكار بدعم المرأة في تقديم حلول إبداعية وابتكارات لمواجهة تحديات إدارة الموارد المائية.

وانطلاقا من ذلك عزمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة على إصدار «دليل المرأة للعمل المناخي»، لإمكاناتها في تطبيق حلول التخفيف من الأثر البيئي للتغير المناخي، كونها محور المجتمع، فهي الأم وربة المنزل والمرأة العاملة.

ويتناول «دليل المرأة للعمل المناخي» في فصوله، عدد من المواضيع ابتداءً من المفاهيم الأساسية حول التغير المناخي والاحتباس الحراري وأسبابه والعلاقة بينهما، وتأثيراتها على البيئة والإنسان والموارد الطبيعية الضرورية للحياة كالأمن الغذائي والأمن المائي، مرورا بالتحديات والتدابير، وكذا التطرق إلى دور المرأة الرائد في التصدي للتغير المناخي، والعمل على استدامة الحياة ومواردها، وانتهاءً بالدليل الإرشادي في العمل المناخي للمرأة في المنزل.

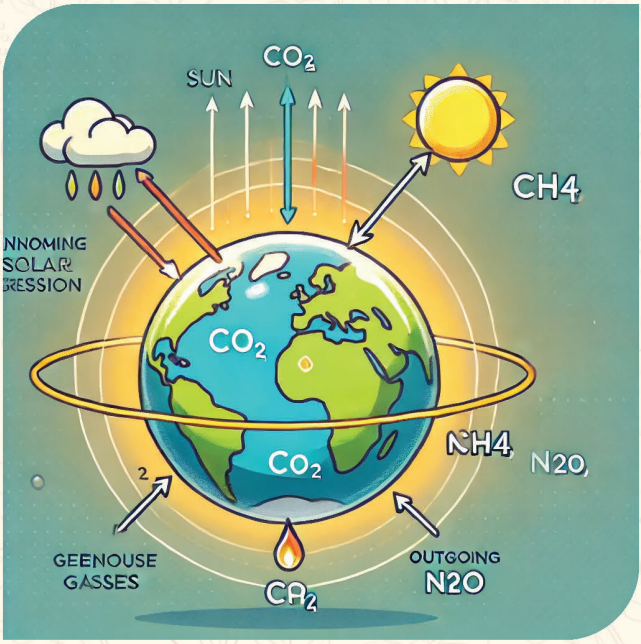
نتمنى أن يكون هذا الكتيب رافدا جديدا يضاف إلى المكتبة البيئية الكويتية والخليجية والعربية، ويعمل على تعزيز دور المرأة في حماية البيئة، وإحداث تنمية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بحاجة الأجيال المقبلة.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

الفصل الأول

التغير المناخي ... التأثيرات والتدابير

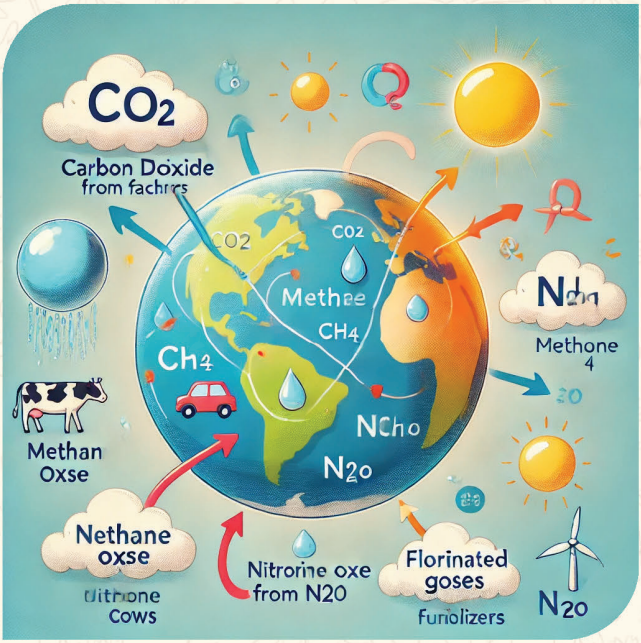
التغير المناخي والاحتباس الحراري



التغير المناخي

هو التحولات طويلة الأجل في درجات الحرارة وأنماط الطقس، ويمكن أن تكون هذه التحولات طبيعية، والتي يعزيها بعض الخبراء إلى التغيرات في نشاط الشمس أو الانفجارات البركانية الكبيرة.

ولكن منذ القرن التاسع عشر، كانت الأنشطة البشرية هي المحرك الرئيسي لتغير المناخ، ويرجع ذلك أساسًا إلى حرق الوقود الأحفوري مثل الفحم والنفط والغاز، حيث أن حرق الوقود الأحفوري يعمل على انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات التي تعرف التي تعمل كغطاء ملفوف حول الأرض، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس ومن ثم رفع درجات الحرارة.



الاحتباس الحراري

هو ارتفاع درجات حرارة الأرض والغلاف الجوي على مدى السنين، وذلك نتيجة تجمع الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري، وفي مقدمتها ثاني أكسيد الكربون وملوثات الهواء الأخرى ومنها غاز الميثان وأكسيد النيتروز في الغلاف الجوي، والتي انبعثت من مصادر احتراق الوقود الأحفوري مثل (النفط، الفحم، والغاز) وغيرها من الأنشطة البشرية، ممّا يساهم في امتصاص الغلاف الجوي للإشعاع الشمسي المرتد عن سطح الأرض، ومع استمرار هذه العملية لسنين عديدة، تنحبس الحرارة في الغلاف الجوي، ممّا يزيد من حرارة سطح الأرض.

العلاقة بين تغير المناخ والاحتباس الحراري

على الرغم من أن الاحتباس الحراري والتغير المناخي مرتبطان إلى حد كبير، إلا أنهما مصطلحان مختلفان، فالاحتباس الحراري هو أحد أوجه التغيرات المناخية، أما التغيرات المناخية فهي تغير مقاييس المناخ من درجات حرارة وهطول أمطار وشدة الرياح، وغيرها من الأشكال المناخية على فترة طويلة من الزمن، لذا يجدر الذكر أن استخدام مصطلحي الاحتباس الحراري والتغير المناخي لنفس المفهوم أمر خاطئ.

كما يعد الاحتباس الحراري من أهم الأسباب الرئيسة للتغيرات المناخية، فهو مسؤول بشكل مباشر عن ارتفاع درجات الحرارة العالمية من خلال احتباس الغازات الدفيئة أو غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي، وهذا ما ينعكس على عناصر المناخ الأخرى، من هطول الأمطار والثلوج والجفاف والأعاصير.

اهتمام المجتمع الدولي بقضايا تغير المناخ

بدأ تاريخ الاكتشاف العلمي للتغير المناخي في أوائل القرن التاسع عشر عندما اشتبه لأول مرة بالعصور الجليدية وغيرها من التغيرات في المناخ قديما، وعندما عرّفت ظاهرة الدفيئة الطبيعية لأول مرة؛ وفي نهايات القرن التاسع عشر ناقش العلماء لأول مرة انبعاثات الغازات الدفيئة الصادرة عن البشر قد تغير المناخ، وكان العديد من علماء تغير المناخ النظريين الآخرين أكثر تقدمًا فضموا قوى أخرى من البراكين إلى التغيرات الشمسية؛ وقد عبر توماس إيديسون رائد التقنية الكهربائية عن قلقه بخصوص التغير المناخي وأيد الطاقة المتجددة في ثلاثينيات القرن العشرين؛ وفي الستينيات أصبح تأثير الاحترار الناتج عن ثاني أكسيد الكربون يزداد وضوحًا؛ وأشار بعض العلماء أيضًا إلى أن النشاطات البشرية التي تنتج العوالق الجوية (مثال التلوث) يمكن أن يكون لها تأثير مبرّد أيضًا.

وفي عام 1972 انعقد في العاصمة السويدية استكهولم مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة، والذي تمخض عن تأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة يونيب، وبعده حظيت قضايا البيئة ومنها قضية تغير المناخ باهتمام دولي، حيث دعا في عام 1987 كل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الأرصاد الجوية العالمية إلى تأسيس آلية بين الحكومات للتقييم العلمي لحجم تغير المناخ.



وفي عام 1988 أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن التغير المناخي بات يسترعي انتباه العالم، وفي نفس العام انشأ يونيب والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية ، لجنة من خبراء حكوميين للنظر بالتغير المناخي، وهي هيئة علمية تتيح المعلومات العلمية عن التغيرات المناخية لمتخذي القرار، والتي عرفت باسم الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والتي تتألف من ثلاثة آلاف من علماء المناخ، وماسحي المحيطات وخبراء الاقتصاد وغيرهم. وهي الجهة العلمية النافذة في مجال دراسة الاحتباس الحراري وتأثيراته.

وبعد ذلك أسفرت الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي العالمي عن عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات المهمة، والتي من أبرزها ما يلي:

1- بروتوكول مونتريال لعام 1987

2- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 والمعروفة باسم UNFCCC

3- بروتوكول «كيوتو» لعام 2005

4- اتفاقية باريس لمواجهة التغير المناخي العالمي في عام 2015



ولمتابعة تنفيذ هذه الاتفاقيات ورصد حجم التغير المناخي وعمل التشريعات التي تحد من مترتبات وأضرار تغير المناخ، فقد عقدت الأمم المتحدة مؤتمرات للتغير المناخي، وهي مؤتمرات سنوية تعقد في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (UNFCCC) والتي تعدّ بمثابة الاجتماع الرسمي للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي (مؤتمر الأطراف، مؤتمر قمة المناخ - كوب) لتقييم التقدم المحرز في التعامل مع التغير المناخي.

وبدأ من منتصف التسعينيات - التفاوض بشأن اتفاقية كيوتو لوضع التزامات ملزمة قانونًا للدول المتقدمة للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

كما عُرف كل مؤتمر من المؤتمرات منذ عام 2005 على أنها «مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاقية كيوتو» CMP))، وكان أول مؤتمر للأمم المتحدة حول التغير المناخي، قد انعقد في عام 1995 في برلين.



آثار تغير المناخ على البيئة والإنسان

التأثير على البيئة

مع ارتفاع تركيزات غازات الاحتباس الحراري، ترتفع درجة حرارة سطح الأرض. وبحسب تقارير الأمم المتحدة والهيئة الحكومية المعنية بالمناخ، فقد كان العقد الماضي «2011-2020»، هو الأكثر دفئًا على الإطلاق.

ومنذ الثمانينيات، كان كل عقد أكثر دفئًا من العقد السابق. وتشهد جميع مناطق اليابسة تقريبًا المزيد من الأيام الحارة وموجات الحر. حيث تزيد درجات الحرارة المرتفعة من الأمراض المرتبطة بالحرارة وتجعل العمل في الهواء الطلق أكثر صعوبةً. وتشتعل حرائق الغابات بسهولة أكبر وتنتشر بسرعة أكبر عندما تكون الأجواء أكثر سخونةً. وقد ارتفعت درجات الحرارة في القطب الشمالي بسرعة مضاعفة على الأقل عن المتوسط العالمي.

وتتجلى تأثيرات تغير المناخ على البيئة، بتلك الظواهر والكوارث المناخية البيئية وفي اختلال النظم والمكونات البيئية، ومن أبرزها الجفاف الشديد، وندرة المياه، والحرائق الشديدة، وارتفاع مستويات سطح البحر، والفيضانات، وذوبان الجليد القطبي، والعواصف الكارثية، وتدهور التنوع البيولوجي.



التأثير على الإنسان

وفي جانب آثار التغير المناخي على الإنسان، فإن تأثيرات المناخ تضر بالصحة العامة للإنسان، من خلال تلوث الهواء، والأمراض، والظواهر الجوية الشديدة، والتهجير القسري، والضغوط على الصحة العقلية، وزيادة الجوع وسوء التغذية في الأماكن التي لا يستطيع الناس فيها زراعة المحاصيل أو العثور على غذاء كاف. وفي كل عام، تودي العوامل البيئية بحياة ما يقارب 13 مليون شخص. وتؤدي أنماط الطقس المتغيرة إلى انتشار الأمراض، وتزيد الظواهر الجوية المتطرفة من الوفيات وتجعل من الصعب على أنظمة الرعاية الصحية مواكبة الأمر.

فمنذ بداية القرن الواحد والعشرين حتى عام 2020، سجل العالم أكثر من 7500 حادثة كارثية طبيعية، و في عام 2020 وحده بلغت التكلفة الاقتصادية للكوارث الطبيعية حوالي 210 مليارات دولار أمريكي في العالم.

ومن جانب آخر، فإنه وخلال العقد الأخير من القرن العشرين وحتى عام 2020، قتل ما يزيد عن 1.2 مليون شخص جراء الكوارث الطبيعية.

لاجئو المناخ

وفي سياق تأثيرات تغير المناخ على الإنسان فقد برز مؤخرا اصطلاح يعرف بلاجيء المناخ، وهم الأشخاص الذين يجدون أنفسهم مضطرين لمغادرة مكان إقامتهم بسبب تدهور البيئة بشكل كبير.

تعد الكوارث الطبيعية في البيئة، والناجمة عن تغير المناخ مثل والفيضانات الكارثية، والأعاصير المدارية، والتصحر، وتآكل السواحل، والانجرافات الأرضية، والكوارث الناجمة عن الجفاف وندرة المياه والغذاء، والتصحر والتلوث وانتشار الآفات، وكل تلك الكوارث المناخية والبيئية تشكل الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى نزوح الآلاف من الأشخاص، وهذا ما يعرف بلاجئي المناخ.

وبحسب المعهد الدولي للبحوث في السياسات النقدية والاقتصادية، يمكن أن يصل عدد اللاجئين المناخيين إلى أكثر من 200 مليون نسمة بحلول عام 2050 في العالم ككل. علاوة على عرض تأثير الأزمة المناخية على اللاجئين، حيث تتسبب أزمة لاجئي المناخ في تفاقم الفقر والجوع والأمراض، وتؤثر كذلك في حقوق الإنسان والاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

وحول الحلول الممكنة لأزمة النزوح المناخي، فإنها تتركز على تعزيز الوعي المجتمعي، ومنه التوعية بمخاطر تغير المناخ والأساليب الفعالة لمنع النزوح وظروف الإنقاذ، وتحسين الظروف المعيشية المحلية، حيث ضرورة تحسين جودة مياه الشرب والتغذية وبيئة تعيش فيها المجتمعات المحلية، وتحويل «الأزمة» إلى «فرصة»، حيث يمكن أن يكون الاحتباس الحراري وتغير المناخ فرصة للصناعات الاقتصادية النظيفة وخلق الوظائف، وتقديم الدعم والحماية للاجيء المناخ مثل إنشاء الملاجئ وتوفير خطط للطوارئ في كل دولة حسب الآثار المتوقعة لتغير المناخ عليها.

وهنا نطرح بعض التوصيات ومنها «اتخاذ الإجراء المناسب»، حيث الأوضاع المتفاقمة لأزمة لاجيء المناخ تتطلب اتخاذ الإجراءات اللازمة بحيث يتحقق الأمان والحماية والإدماج والتطوير المهني والاجتماعي، و«إنسانية قبل كل شيء» وهنا تأتي حقوق الإنسان وحماية الحياة لدى لاجئي المناخ في المقدمة. يجب علينا استخدام خبرتنا في هذا المجال لتحقيق التأثير الإيجابي والتغيير في المجتمعات المحلية والعالمية، لذا فنحن جميعاً نشارك في هذه الأزمة المناخية، ونحن مطالبون باتخاذ إجراءات عاجلة لمواجهة المشكلة، والعمل المشترك والتعاون المنسجم بين الدول هو السبيل الوحيد لتجاوز هذه الأزمة.

تأثير التغيرات المناخية على الأمن الغذائي



يعد تغير المناخ أحد أهم الأسباب الرئيسة لأزمة الغذاء التي يعاني منها سكان كوكب الأرض، وخاصة المحاصيل الزراعية والمنتجات السمكية والبحرية.

فعلى صعيد الزراعة، يمكن أن تؤدي تأثيرات التغير المناخي إلى انخفاض غلة المحاصيل والجودة الغذائية، وذلك بسبب الجفاف والتغييرات في درجات الحرارة وهطول الأمطار والفيضانات.

ويرى الخبراء أن آثار التغيرات المناخية على مستقبل الأمن الغذائي العالمي ستكون وخيمة ومقلقة، ففي المنتجات الزراعية التي يعتمد عليها غالبية سكان العالم في غذائهم فإن مشكلات ندرة المياه وزيادة رقعة الجفاف وتدهور الأراضي الزراعية وموارد إنتاج الغذاء، هي من أبرز تأثيرات تغير المناخ، حيث من المتوقع أن يؤثر الجفاف على إنتاج الغذاء لحوالي ثلاثة أرباع سكان العالم بحلول 2050، وذلك بسبب الكوارث الطبيعية الناجمة عن تغير المناخ ومنها تزايد العواصف الرملية وحرائق الغابات، ورداءة المحاصيل.



بالمقابل فان البيئة البحرية التي تشكل موردا آخر مهما من موارد إنتاج الغذاء لغالبية سكان الأرض، فإنها تتأثر بشكل أو بآخر بتغير المناخ.

ومما لاشك فيه فإن تغير المناخ له انعكاسات خطيرة على النظم الإيكولوجية البحرية وعلى توزيع وإنتاجية الموارد السمكية، فمع ارتفاع درجة حرارة المحيطات بسبب الحرارة الزائدة والطاقة المفرطة، يؤدي التغيير في درجة الحرارة إلى تأثيرات متعاقبة غير مسبوقة، بما في ذلك ذوبان الجليد وارتفاع مستوى سطح البحر وموجات الحر البحرية وتحمض المحيطات.

حيث تؤدي هذه التغييرات في نهاية المطاف إلى إحداث تأثير دائم على التنوع البيولوجي البحري وحياة وسبل عيش المجتمعات الساحلية وخارجها، بما في ذلك نحو 680 مليون شخص يعيشون في المناطق الساحلية المنخفضة، وحوالي 2 مليار شخص يعيشون في نصف المدن الساحلية الكبرى في العالم ، كما أن ما يقرب من نصف سكان العالم (3.3 مليار) يعتمدون على الأسماك للحصول على البروتين، وحوالي 60 مليون شخص يعملون في مصايد الأسماك وقطاع تربية الأحياء المائية في جميع أنحاء العالم.

التغير المناخي في دول الخليج العربي

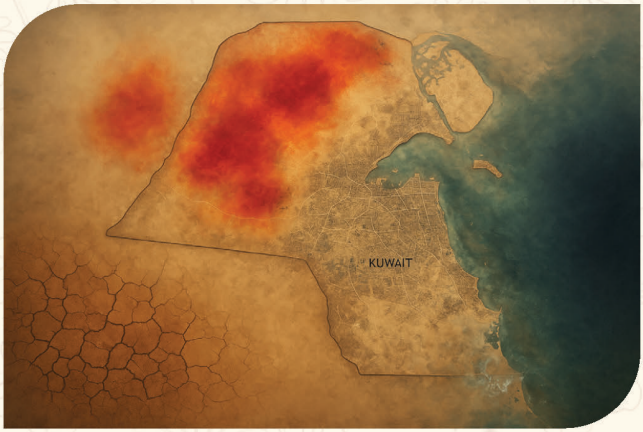
تأتي دول الخليج في مقدمة المناطق الأكثر تضرراً من تغيرات المناخ، خاصة فيما يتعلق بالاحتباس الحراري. تقول دراسة نشرها موقع معهد دول الخليج العربي بواشنطن: إن العلماء يحذرون من أن التغيرات المناخية تتسارع بشكل لم يسبق له مثيل مُتسببة في مجموعة متنوعة من المخاطر والاضطرابات الكبيرة في حياة ملايين البشر في جميع أنحاء العالم. ولا يقتصر الأمر على عدم استثناء دول الخليج العربي من هذا الواقع العالمي الجديد، بل إن ظروفها المناخية القاسية أصلاً على وشك أن تزداد سوءًا بشكل سريع. ومع ذلك، فعندما يتعلق الأمر بأزمة المناخ ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن النقاشات تتمحور بشكل شبه حصري حول التنويع الاقتصادي بعيدًا عن النفط.

ولم يُذكَر سوى القليل جدًا عن الأنماط المتغيرة لموجات الحرارة، وازدياد عواصف المحيطات، وفقدان التنوع البيولوجي الإقليمي، بل ويُذكر أقل من ذلك عن التأثيرات المغيّرة للحياة، والتي سوف تتسبب بها تلك التغييرات على السكان المحليين. وتضيف الدراسة، تتعرض منطقة الخليج لخطر كبير من موجات الحرارة المتزايدة والطويلة، ومن المتوقع أن ترتفع درجات الحرارة القصوى في الصيف بمقدار أربع درجات مئوية بحلول عام 2050، ما يدفع موازين الحرارة في المناطق الحضرية إلى تجاوز عتبة الـ 50 درجة مئوية المرعبة (122 درجة فهرنهايت).

وإزاء هذه التوقعات لحالة المناخ في منطقة الخليج العربي، يطرح السؤال نفسه حول ما هي البدائل أو الفرص أمام دول الخليج لتقليل الآثار السلبية المترتبة على تغير المناخ؟

إن أولى خيارات البدائل وأساليب المواجهة مع التغيرات المناخية تتلخص في اتباع أسلوب التكيف مع التغيرات المناخية، فلا بديل عن التكيف ولا بديل عن المواجهة الشجاعة بمشاريع تنموية تواكب التطور السريع في التغيرات المناخية التي طالت جميع العالم اليوم والتي لا يمكن مواجهتها بالمدن الحالية، فتخطيط المستقبل يجب ان يتضمن سيناريوهات الآثار المحتملة للتغيرات المناخية مثل ارتفاع منسوب مياه البحار أو انخفاض مستويات المياه العذبة، وكذا مراعاة الارتفاعات غير المسبوقة لدرجات الحرارة وما يتبعها من آثار محتملة كالجفاف وقلة المحاصيل وانتشار الحرائق. ولا يمكن إغفال الآثار المترتبة على تحمض المحيطات وتأثيرها على الشعاب المرجانية وما يليها من توابع على سلسة الغذاء.

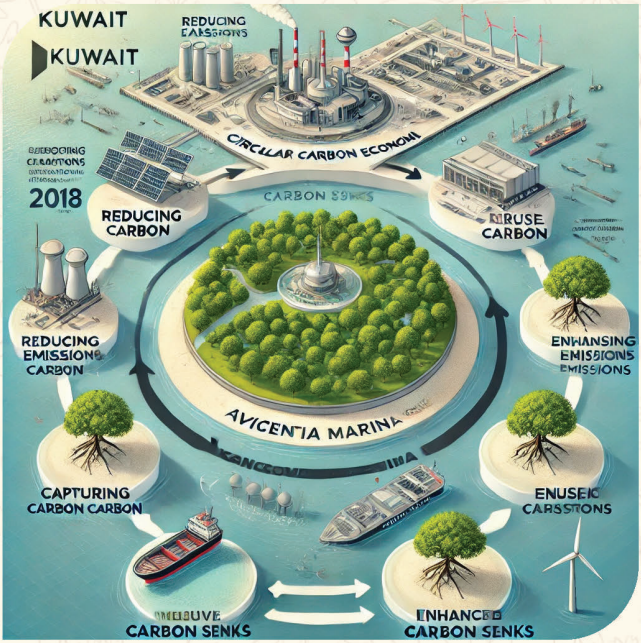

2000
NATURAL DISASTERS
$2130
2020
$22 BILON
IN ECONOMIC DAMAGES


KUWAIT



بالنسبة لخطط التخفيف من الآثار، فجميع الحلول المطروحة تأمل بأن يكون لها دور في التخفيف أعلنت الكويت، خلال فعاليات قمة المناخ «كوب 26» سعيها لتبني استراتيجية وطنية لتخفيض الكربون حتى عام 2050، حيث أن هناك العديد من المشاريع الوطنية التنموية التي ستكون نقطة تحول في سياسة دولة الكويت للتعامل مع الغازات الدفيئة والتخفيف منها مثل:

- التحول إلى اقتصاد منخفض من الكربون المكافئ وتجنب ازدياد انبعاثات غازات الدفيئة مقارنة بأنماط العمل كالمعتاد BUSINESS AS USUAL وذلك بناءً على خطط ومشاريع التنمية في الدولة للفترة من عام 2015 حتى عام 2035.
- العمل بمبدأ الاقتصاد الدائري للكربون (الحد من الانبعاثات - لتخلص من الكربون - استزراع نبات القرم 50,000 2018 زيادة سنوية بقيمة + 50,000 إعادة استخدام الانبعاثات.
- تنفيذ بعض المشاريع وسن القوانين والتشريعات في مجالي التخفيف من الانبعاثات والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ ذو الفوائد المشتركة مع التخفيف.
- تسعى دولة الكويت لتجنب انبعاثات غازات الدفيئة بما يعادل 7.4 % من إجمالي انبعاثاتها المستقبلية لعام 2035 بجهودها الوطنية، كما تأمل دولة الكويت توافر الدعم المالي والفني والتكنولوجي من خلال آليات الاتفاقية.



كما أن أبرز النقاط التي ركز عليها ممثل سمو أمير البلاد في كلمته امام قمة المناخ بشرم الشيخ (كوب 27):

1- الرغبة في تنفيذ بنود اتفاق باريس للمناخ.

2- تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030.

3- التزام الكويت بالقرارات والمبادرات الخليجية والإقليمية والدولية المعنية بالبيئة.

4- تضمنت رؤية الكويت 2035 جديدة ركيزة أساسية محورها بيئة معيشية مستدامة تسعى من خلالها تحقيق الاستدامة البيئية.

5- الإيفاء بتعهداتنا البيئية أمام المجتمع الدولي.

6- الالتزام بكافة معايير التعاون مع الأمم المتحدة في تنفيذ مشاريعها البيئية.

7- تنفيذ عدد من المشاريع مثل (مشروع الوقود البيئي - مشروع مصفاة الزور العالمية - مشروع مناولة الكبريت - مشروع خط الغاز الخامس).

كما أن أبرز التعهدات الكويتية التي نحرص على تحقيقها في المجال البيئي على ضوء ما تبلور في كلمة الكويت التي القاها ممثل سمو أمير البلاد:

- التأكيد على السعي الدؤوب لإقامة مشاريع واعدة من خلال هذه المبادرة لزيادة المسطحات


KUWAIT
CELBON
TRANSPORATION
PROJECTS
DRILBATE
ADAPTATION
KUWAIT
CLEAN
TRANFCATION
PROJECTS
CARBON
BACTORES
CARBON
CAPTURE
FACILTIES
CLIBATE
ADAPTATION
CLIMATE
ADAPTATION
STRATEGIES


7.4%
OF GREENHOUSE GAS EMISSIONS
AID
KUWAIT
KUWAIT
KUWAIT

الخضراء من خلال التشجير والمسطحات الخضراء واقامة المحميات الطبيعية والاهتمام بالسياحة البيئية.

- الوصول للحياد الكربوني في منتصف القرن الحالي.
- خلق فرص اقتصادية ضخمة.
- فتح افاق جديدة لمستقبل أخضر مستدام.
- دعم جهود المملكة العربية السعودية والتزامها بما يتفق عليه في ضوء امكانياتها ومواردها.
- قدمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة العديد من المبادرات الوطنية للتوعية والتعريف بالتغيرات المناخية من خلال برامجها المقدمة لجميع فئات المجتمع، وكذلك قدمت مبادرات لمشاريع الحزم الخضراء التي عمل عليها فريق الأبحاث بالجمعية بقيادة البروفيسور رأفت ميساك والتي عرضت سيناريوهات عديدة لمصدات رياح طبيعية من الأشجار بما يناسب حركة الرياح والغبار والأتربة.
- بالطبع لن يكون كافيا جهد الجمعية والمجتمع المدني للتوعية دون وجود مناهج علمية وتدريبية وتطبيق للقانون للحفاظ على البيئة وبالتاكيد تعاون و تكامل الجهود في الدولة من القطاعات المختلفة لتوفير الطاقة لان هي المصدر الرئيسي للانبعاثات في دولة الكويت.
- بدأت الجمعية قصة نجاحها في التوعية منذ عقد اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة للبيئة، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة «يونيب»، وصندوق البيئة العالمي في عام 2013 للتوعية في البلاغ الوطني الأول واستمر التعاون باتفاقية أخرى في عام 2017، والتي قدمت فيها الجمعية حملة مختصة سميناها «حملة محو أمية تغير المناخ»، والتي أنتجت في نهايتها من الخبرات العلمية والمهنية، بالتعاون مع الهيئة العامة للبيئة ممثلة في المهندس شريف الخياط والمهندسة حنان مال الله، واتباع منهج تعليمي للتوعية والتدريب على التأقلم مع تغيرات المناخ، وهو عبارة عن دليل يقدم حلولا مدرسية ومجتمعية قابلة للتطبيق لمواجهة تغير المناخ أو بلغة أخرى حلول للتكيف مع آثار تغيرات المناخ.
- تقدم الجمعية برنامجا متخصصا لتدريب المدربين في تغير المناخ.

تحديات تدابير الحد من آثار تغير المناخ



حذر العلماء من ارتفاع درجات الحرارة العالمية مرارا وتكرارا، وجاءت جميع البحوث والدراسات الحديثة تؤيد اضرار وعواقب التغير المناخي على العالم، واتفق العلماء في كل بقاع الأرض على نفس المستوى من التغييرات التي جاءت على عجل، وأصبح الحفاظ على ارتفاع درجة الحرارة تحت 1.5 درجة مئوية الآن خارج المسار تمامًا.

إن التأثيرات القادمة ستكون باهظة التكلفة إلى حد كبير، لكن نافذة الفرص ما زالت مفتوحة لاتخاذ التدابير اللازمة للحد من آثار التغيرات الحتمية.

ومن الضروري الآن تدارك الموقف والالتفات إلى وضع خطط استراتيجية على مستوى عالٍ للتغير في أنظمة الطاقة وتغييرات في وسائل النقل لما لها من أثر كبير في إنتاج الغازات الدفيئة حسبٍ ما ورد في تقرير البلاغ الوطني الأول لدولة الكويت.

والأمر يتطلب جهدا حكوميا بالتطبيق العاجل والسير دائما في التطبيق الذي يلزم بمعالجة السلوك الفردي، ويمكن لتغييرات نمط الحياة أن يحدث فرقا كبيرا في ترشيد استخدام الطاقة

والاستخدام المستدام لموارد الطبيعة ومعرفة القيمة الحقيقية للسلع والخدمات.
ولن يكون هذا الحل كافيا، حيث لازال العالم بحاجة ماسة إلى الالتفات لتعويض الطبيعة ما فقدته من مكونات الأنظمة الحيوية بسبب تغير المناخ، والسعي لالتقاط الكربون عن طريق زيادة المسطحات الخضراء وتعويض رقعة الغابات.
ويرى كثير من الخبراء أنه من الصعب وضع حل يرضي جميع الأطراف في 197 دولة موقعة على الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ واعتماد خطط توجيهية لتحقيق التزامات باريس، فلكل دولة ظروفها البيئية والتي تنعكس بشكل أساسي على الأمن البيئي، فالتفاوت في آثار تغير المناخ من خطر اختفاء الموائل الطبيعية التي يعتمد عليها بعض السكان في العمل والغذاء بشكل أساسي أو خسارة المناطق الساحلية نظرا لغرقها بارتفاع منسوب مياه البحر فتتشكل مشاكل تتعلق بالأوطان واللجوء البيئي، مفاهيم كثيرة دخيلة على البيئة تأتي بحزمة واحدة مع قضية تغير المناخ ولا يمكن تفاديها بخطط وأحلام غير قابلة للتطبيق، ولا يمكن تأجيلها على أمل أن لا تحدث، فالواقع غير متوقع.

ولهذا السبب، فإن تطبيق الالتزامات التي تم التعهد بها في باريس، بالإضافة إلى هدف درجة الحرارة 2 درجة مئوية، يتطلب أيضا الالتزام بتمويل العمل المناخي بالنسبة للدول النامية، بما في ذلك الدعم المالي من الدول الصناعية إلى الدول النامية، وضع خطط وطنية للمناخ، مع وجود غايات وأهداف محددة ذاتيا، وكذا تعزيز التكيف مع تغير المناخ والحد من التعرض لأضراره.
من ناحية أخرى، يرى الخبراء أن فكرة الإلتزام لتحقيق كفاءة أعلى لاستخدام الطاقة وايجاد البدائل هي مسألة معقدة سياسيا وفنيا تتعارض احيانا مع الحقائق المحلية وقضايا متعددة تتعلق بالأمن الاقتصادي، وبالتالي فإن بعض صانعي القرار أصبحوا يشككون في القضايا العلمية المتعلقة في التغيرات المناخية لأنها مبنية على افتراضات ونمذجة رياضية لمسائل واقعية يتأمل منها صانعو القرار أن يكون مبالغ فيها، وقد لا يستوعب حقيقتها حتى تقع الكارثة كما حدث جراء الأمطار الغزيرة التي هطلت على دولة الكويت في نوفمبر 2019 وتسببت في جريان المياه الأرضية والسيول التي كان لها الأثر الكبير على البنية التحتية و مصارف مياه الأمطار والمجاري.
إن تغير المناخ هو مشكلة عالمية تتطلب استجابة عالمية، وتعتبر دولة الكويت من البلدان الصغيرة المعتمدة في دخلها القومي على بيع النفط ومشتقاته، ولا تتحمل المسئولية في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري كما الدول الصناعية الكبرى، فمن الواجب إعادة النظر في حق الدولة بمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى لا تقف بصف المذنبين تجاه الانبعاثات الغازية.

المسئولية الاجتماعية وتأثيرها على البيئة وتغير المناخ



لقد أصبحت البيئة اليوم مسؤولية اجتماعية من قبل الحكومة والأفراد والمجتمع، لأننا جميعا شركاء في حمايتها، لاسيما أن القوانين البيئية والاتفاقات الدولية ما هي إلا رادع للمخاطر التي تحيط بالإنسان ووسيلة للحد من انتهاك الإنسان للبيئة. هناك العديد من التجاوزات، إن صح التعبير. وما هي إلا سلوك إنساني يحده الوعي واحترام القانون.

ويعد تغير المناخ من أهم القضايا التي برزت حول الاستدامة، حيث يمكن لمبادرات الأعمال التطوعية للأفراد والجمعيات وصناع القرار، أن تتخذ شكلا من أشكال ممارسة المسؤولية الاجتماعية تجاه حماية البيئة والتصدي لمشكلاتها ومنها مشكلة تغير المناخ.

ولهذا يمكن أن تلعب الشركات والمؤسسات الحكومية والخاصة دوراً رئيسياً في تعزيز التنمية المستدامة، التي تعتمد فعاليتها على المشاركة المسؤولة للجهات الفاعلة العاملة في المجال السياسي والاقتصادي والمجتمعي. إذ تلعب المؤسسات المالية، مثل البنوك، دوراً هاماً فيما يتعلق بالتنمية المستدامة، والتي ممكن أن يكون لنشاطها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على البيئة والمجتمع.

والمسؤولية الاجتماعية للشركات هي ممارسة تقوم فيها الشركات بدمج الاهتمامات الاجتماعية والبيئية.وإن المسؤولية الاجتماعية للشركات وتنفيذ الإدارة البيئية يمكن أن يحقق العديد من المزايا التنافسية، مثل التمويل الممتاز والوصول إلى الأسواق، وزيادة المبيعات والأرباح، أو تخفيض التكاليف.

حيث يتم التعرف على المسؤولية الاجتماعية للشركات كمقياس للنجاح الشامل للشركة ووسيلة ممكنة لتحقيقه التنمية المستدامة. وبعيداً عن المسؤولية الاجتماعية للشركات، أثبتت الإدارة البيئية قدرتها على تعزيز الفوائد المالية للمؤسسات. تدرس الشركات المبادرات البيئية كإجراء محتمل لخفض التكاليف. تؤثر هذه الإجراءات على خفض التكاليف، وتحسين صورة الشركة، وزيادة فرص التصدير الممتازة، مما يعزز الميزة التنافسية للشركة ويقلل من تأثيرها البيئي.

لقد برزت المسؤولية الاجتماعية للشركات كنهج مهم لمعالجة التأثير الاجتماعي والبيئي للأنشطة التي اشتهرت بعلاقتها الغير صديقة للبيئة، ومنها جاءت مساعدة المجتمع في معالجة العديد من المشاكل المحلية والعالمية بما فيها تغير المناخ وتلوث البيئة، وعلى مستويات مختلفة حسب الحاجة للدولة، ومازالت المسئولية الاجتماعية توفر الحلول للكثير من المشاريع الحديثة والتي تحتاج لجرأة كبيرة في تطبيقها، مثل مشاريع توفير المياه والطاقة.

لقد تطور مفهوم المسئولية المجتمعية حتى وصل إلى تطوير مناهج وخطط عمل سنوية بناءً على استراتيجيات الشركات وأصبحت تشكل نوعا من أنواع التسويق، وتأتي كجزء من مبادرات الشركات لدعم المستفيدين. وتعتمد كثير من المبادرات التطوعية على مشاركة الجهات الفاعلة في المجال الاقتصادي والمجتمعي، والتحدي يقع في ملائمة مجتمع الأعمال مع البيئة والتنمية. تقدم هذه المشاريع للمجتمعات والمواطنين الكثير من الخدمات سنويا، والهدف مستقبلا هو توجه العالم إلى وقف تهديدات المناخ بارتفاع درجات الحرارة. هناك تحدي كبير خاصة في دولة الكويت لاعتبار المسئولية الاجتماعية هي مجرد أداة لصياغة صورة إيجابية للشركة.

والمسؤولية الاجتماعية للشركات، مصطلح معروف ومستخدم على نطاق واسع في الأعمال التجارية والحكومة والمنظمات غير الحكومية، وليس هناك أي اتفاق على ما يعنيه وما يترتب عليه، وتختلف المسئولية الاجتماعية على مصلحة الأعمال وقوة مؤسسات المجتمع المدني المختلفة حول القضايا محط تركيز جهود المسؤولية الاجتماعية للشركات. تدعم الشركات مجموعة ضيقة جدًا من الاحتياجات والقيم الاجتماعية وتلك التي تنتهي بانتهاء خطة الشركة. يجب إعادة النظر في توزيع الأولويات في رفاهية المسئولية المجتمعية في ضوء التحديات المناخية المتوقعة، وكما يجب طرح برامج هادفة ونشرها داخل المنظمات وأصحاب المصلحة بما يحقق تطور حقيقي في الأنظمة بما في ذلك تحقيق الاستدامة.

التنمية المستدامة والشراكة في الإدارة البيئية

إن التعريف العام والمتعارف عليه للتنمية المستدامة، هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة»، وبذلك هي متعلقة في جوهرها باستخدام الموارد بما يتفق مع القدرة الاستيعابية لكوكبنا من أجل الحفاظ على حياة الإنسان.

إن الاستدامة ما زالت مفهوما بسيطا بالنسبة للكثير ويحتاج إلى الكثير من العمل للتركيز على زيادة الوعي العام فيه، فتغير المناخ يحدث ولا محالة ولا مكان للهروب منه، ولن نستطيع إيقافه فهو بالفعل يحدث، وهناك الكثير من الدلائل. أما بالسؤال إلى أين سنصل، فلا أحد يعلم، ولكن هناك الكثير من الدراسات والتقارير العلمية التي جاءت بتدابير الوقاية من التغيرات المناخية.

ويقوم العالم بأسره بالتخطيط لمواجهة هذا التغير واتخاذ إجراءات ملموسة بشأن المناخ، ويبقى السؤال: أين نقع من كل هذا التخطيط وهل سنعمل في مواجهة التغير كما يجب أننا سنفشل لعدم جهوزيتنا أو قلة وعي العام؟

إننا في حاجة إلى خطط متناسقة مع التغير الذي يحدث في العالم، فتغير المناخ حقيقي ويجب ادراجه في الخطط الاستراتيجية، وتحقيق أعلى ثقافة محلية في طرق التعامل مع التغيير، ولن يتم ذلك دون تدريج.

من المتوقع أن تؤدي التحديات المناخية إلى تعطيل العمل بشكل خطير وتغيير الطريقة التي يعيش بها المواطنون حياتهم في جميع أنحاء العالم. في الواقع، تواجه العديد من البلدان بالفعل طليعة التحديات، ولا يخفى علينا وجود وسائل التواصل الحديثة. فكثيرا وبكل موسم نسمع ونرى الأحداث المتطرفة من ارتفاع درجات حرارة، فيضانات، وأمطار غير مسبوقة، وبالمقابل زيادة كثافة ومدة الجفاف في مناطق أخرى، ولا ننسى هطول الثلوج على مناطق في الجزيرة العربية ومصر.

يمثل تغير المناخ العالمي أكثر القضايا حاجة إلى الاستعجال بوضع الحلول المنطقية لها، من المتوقع أن يؤثر تغير المناخ على البنية التحتية. وفي تجربة سابقة للكويت في نوفمبر 2019، عندما شهدت البلد هطول كميات غزيرة من الأمطار تجاوزت قدرة شبكة تصريف المياه على استيعابها وتعارضت مع طبيعة الأرض باتجاه مجاري المياه الطبيعية والتي اعترضتها الطرق في المدن السكنية والشوارع والجسور.

ومن هنا جاءت المشكلة، والتي أبرزت عدة إفرازات لها، وتتلخص في خطورة البقاء على الوضع الحالي دون إعادة النظر في مستقبل تطوير شبكات الصرف الصحي، إعادة دراسة طبوغرافية المنطقة وشبكات التصريف الطبيعي للمياه والسيول، ودون إغفال لكل العوامل الأخرى والتي من الممكن أن تكون هي السبب، لا يمكننا أن نجزم بالأسباب دون دراسة مستفيضة على مستوى محلي وإقليمي.

هناك الكثير من المخاطر المتوقعة، ومن المقترح إعادة التفكير في الأولويات، وأن تكون المواجهة الأولى في وجه التغيير.. التوقعات مخيفة بالنسبة إلى البلاغ الوطني الثاني لدولة الكويت، ارتفاع في درجات الحرارة وانخفاض في الأمطار، وهذا يدل على جفاف وندرة المياه، ناهيك عن ارتفاع منسوب مياه البحر وغرق المشاريع الحيوية واختفاء بعض الجزر تحت المياه وتدهور في المخزون السمكي، وزيادة الضغط على المراكز الصحية والمستشفيات بسبب زيادة العواصف الغبارية وما لها من آثار صحية مترتبة عليها. ولن نغفل هنا عن الجانب الاقتصادي وآثار تلك الخسائر عليه.

اليوم، ينظر الكثيرون إلى الاستدامة على أنها جزءاً من الرفاهية ولكنها في الحقيقة مترابطة في أداء المؤسسة الاقتصادي والاجتماعي والبيئي. يركز البعد الاقتصادي على خلق القيمة والأداء المالي المعزز للأنشطة المتعلقة بالاستدامة في المنظمة. يشجع البعد الاجتماعي المنظمات على النظر في تأثيرها على المجتمع ويعالج قضايا مثل العلاقات المجتمعية، ودعم التعليم، والمساهمات الخيرية.

ويتضمن البعد البيئي أنشطة لا تؤدي إلى تآكل الموارد الطبيعية بسبب جهود الإدارة البيئية الحكيمة للشركات. من بين هذه الأبعاد الثلاثة، يرتبط البعد الاجتماعي الذي غالبًا ما يكون مقيدًا بالبعد الاقتصادي ارتباطا وثيقًا بالمسائل المرتبطة عادة بالمسؤولية الاجتماعية للشركات.

إن دور منظمات المجتمع المدني لا يقف عند حد تطبيق أجندات المسؤولية الاجتماعية للشركات بل أن إنشاء المبادرات المتعلقة باستدامة البيئة واجب لتوجيه المنح المالية المستقبلية التي تساهم بشكل كبير في تحدي تغيرات المناخ والذي يحتاج الكثير من الجهد للوقوف أمامه بقوة ومسئولية مشتركة، الحل لن يكون إلا باتحاد العالم على أساليب جديدة لاستهلاك الوقود الأحفوري وتصميم مدن طائعة للتغير ومناسبة للحياة المستدامة.



التغير المناخي والتربية والتعليم هما مجالان مترابطان بشكل كبير. التغير المناخي يمثل تحديًا هامًا للعالم بأسره ويؤثر على مجموعة واسعة من القضايا بما في ذلك البيئة والاقتصاد والصحة العامة. إذا تم التعامل مع التغير المناخي بشكل فعال، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على البيئة والمجتمعات. يجب أن تكون التعليم متكاملًا في جهود مكافحة التغير المناخي والمحافظة على كوكب الأرض للأجيال القادمة.

التعليم هو أداة قوية لتمكين الأفراد والمجتمعات للتعامل مع التحديات البيئية مثل التغير المناخي. والتربية البيئية هي عملية تعليمية تستهدف زيادة الوعي والفهم بشأن البيئة وقضاياها وتعزيز السلوكيات والممارسات البيئية المستدامة. يمكن للمدارس والجامعات تعزيز الوعي بقضايا التغير المناخي وأثرها على البيئة والمجتمع.

ومن الصعب أن يتم فصل العلم اليوم عن الواقع الذي يعيشه الطالب خاصة في المناطق المتضررة من آثار تغيرات المناخ. يمكن أن تُدرس المدارس والجامعات مفاهيم التغير المناخي والعلوم المتعلقة به



وأهمية اتخاذ إجراءات للحد من تأثيراته.

الهدف العام للتربية البيئية هو تمكين الأفراد ليصبحوا مواطنين بيئيين مسؤولين وملتزمين بالمحافظة على البيئة والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. يمكن للتعليم تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة للتعامل مع التغير المناخي، مثل فهم أساليب الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية وتطوير تقنيات بيئية وتحسين البنى التحتية لاستقبال التغيرات والتدريب على مواجهتها وتمكين المجتمعات الأكثر هشاشة على التعامل معها.

كما تساهم الجامعات والمؤسسات التعليمية في الدور الحاسم بدعم البحث والابتكار في مجال مكافحة التغير المناخي وتطوير التقنيات الجديدة والحلول. تطويع جهود الشباب في مكافحة تغير المناخ تأتي من الوعي بالقضية والحاجة للمشاركة المجتمعية في مشاريع بيئية ومبادرات لتحفيز السلوك المستدام. يمكن تحقيق برامج السلوك المستدام من مباني المدارس والجامعات وتعويد الطالب على ترشيد استهلاك الموارد والاعتماد على وسائل النقل المشتركة لتقليل البصمة البيئية وأيضا يعود على جودة الهواء والازدحام المروري بالفائدة المباشرة.



في السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بطلب مواضيع التغير المناخي والاستدامة في برنامج المدارس الخضراء نتيجة الحاجة الملحة لدعم مناهج التعليم لتعزيز التوعية بقضايا التغير المناخي وضرورة دمج الاستدامة في التعليم.

على الرغم من القلق المتزايد بشأن التأثيرات البيئية والمناخية في العالم وتأثرنا المباشر في دولة الكويت بالاحساس بارتفاع درجات الحرارة وتعرض المنطقة لهجمات متطرفة من العواصف الغبارية وزخات من الأمطار الغير مسبوقة إلا أن الاهتمام بقضايا التغير المناخي في خطط مناهجها الوطنية فقير جدا. التغيرات المناخية غالباً ما تُدرس في مواد مختلفة مثل العلوم، والجغرافيا، والبيئة. وقد تم تطوير بعض الدروس لتعزيز الوعي والفهم بشأن الآثار بشكل غير مباشر. هذه القضية تحتاج إلى الوقوف أمام الإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي لهذه التحديات وتشجيع الطلبة على فهم تأثيراته على البيئة والاقتصاد في المستقبل.

التعليم البيئي يستهدف توعية الأفراد والمجتمعات بقضايا البيئة وتشجيعهم على التفكير النقدي واتخاذ إجراءات إيجابية للمحافظة على البيئة والتنمية المستدامة. وتتضمن الأهداف ما يلي:

1- زيادة الوعي البيئي لدى الأفراد بشأن أهمية البيئة والتحديات التي تواجهها. يتضمن ذلك فهم



مفاهيم مثل التنوع البيولوجي، والتغير المناخي، وحفظ الموارد الطبيعية.

2- تطوير المهارات البيئية: يسعى التعليم البيئي إلى تزويد الأفراد بالمهارات اللازمة لفهم وحل المشكلات البيئية مثل مهارات مثل التحليل البيئي، وإدارة الموارد الطبيعية، واستخدام التكنولوجيا الخضراء.

3- تعزيز العمل التطوعي والمشاركة المجتمعية في مجالات تحسين البيئة.

4- تعزيز السلوك المستدام: هدف آخر للتعليم البيئي هو تشجيع الأفراد على اتخاذ قرارات واختيارات تعكس التفكير البيئي وتسهم في الاستدامة. يمكن أن تشمل هذه القرارات استخدام وسائل النقل العامة، وتقليل إنتاج النفايات، وتوفير الطاقة.

5- التعليم البيئي يشجع على البحث والابتكار في مجالات تتعلق بالبيئة، مما يسهم في تطوير تقنيات وحلول جديدة لمشكلات البيئة.

6- تعزيز المواطنة البيئية: تهدف بعض جوانب التعليم البيئي إلى التركيز على المواطنة البيئية وضمان أن التأثيرات البيئية السلبية تتحملها الأجيال المقبلة وكل من يعيش على هذه الأرض.

وتحقيق الأهداف البيئية يساهم في تحسين جودة البيئة وضمان استدامتها للأجيال الحالية والمستقبلية.


DEVELOPING
ENVIRONMENTAL
SKI.CATION
ENATURAL
RESOURCE
MANAGEMENT
SUSTAIN


THINK
GREEN
THINK
STOF
THINK
GREEN
GREEN

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

الفصل الثاني

المرأة والتغيير المناخي

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

المرأة والتغيير المناخي

دور المرأة في الاقتصاد المنزلي

تلعب المرأة دورا مهما في حماية البيئة من خلال وضعها كربة بيت ومديرة شئون الأسرة والمنزل، فهي في وضعها هذا تتعامل مع موارد بيئية متعددة تشكل أسس العيش ومتطلبات الحياة وهذا ما يمنحها دورا بارزا ومتميزا في عملية الاقتصاد المنزلي، حيث تلعب المرأة دوراً هاماً في التأثير على أنماط الاستهلاك المنزلي.

وعلى صعيد التربية والتوعية البيئية، يمكن للنساء توجيه الأجيال الصاعدة نحو الوعي بقضايا البيئة وتحفيز حبهم واهتمامهم بالحفاظ على البيئة، فهي المحرك الأساسي لفكر العائلة والمؤثر في ميدان الأعمال. المشاركة في الأنشطة التطوعية المتعلقة بالبيئة، مثل حملات التنظيف وزراعة الأشجار، والتي تعد وسيلة فعّالة للمساهمة في الحفاظ على البيئة وتعليم الأبناء الاعتماد على النفس والمسئولية.

وفي جوانب التعامل مع موارد البيئة، تعمل النساء على خلق الفرص الأفضل في حسن التصرف والتعامل مع جميع ممتلكات المنزل وموارده معتمدة على تقليل الفاقد واستخدام الموارد بكفاءة أفضل.

ومع زيادة وعي المستهلكين بالقضايا البيئية - المرأة والمجتمع - زاد الطلب على المنتجات صديقة البيئة، وقد أثر هذا الطلب أيضا على استراتيجيات الشركات ودفعها لتوفير المزيد من الخيارات المستدامة، حيث تطورت الحاجة إلى مواد أكثر استدامة وصار الطلب على استخدام مواد صديقة للبيئة والإنسان أكبر وازدادت الحاجة للمنتجات القابلة للتحلل البيولوجي والتي يمكن تدويرها حتى يقل الضغط على البيئة.

في السابق كانت جميع الاختيارات مستدامة بطبيعة الحال، ولصعوبة توفر البدائل نمت للأفراد مواهب إعادة استخدام الأدوات في المنزل فأصبحت صديقة للبيئة بطبيعة استخدامها.

وفي سياق دور المرأة الرائد في الإدارة البيئية والاقتصادية المنزلية، ومنها إدارة مصادر التلوث والنفايات المنزلية، ولا يمكن لأي شخص أن ينسى منظر علب الصفيح التي استخدمت كأصايص للنباتات الخارجية، وعلب الشوكلاته التي تحولت لحاويات لأدوات الخياطة، أو الفوط المنزلية التي تم إعادة استخدامها وتصميمها لتناسب الاستخدامات المطبخية، وتحويل كل الأشياء القديمة إلى أشياء جديدة من خلال الحرف اليدوية والتصميم الإبداعي، وما يعرف بفنون التدبير المنزلي.

المرأة محرك للصناعات الحديثة



شهدت بداية القرن الواحد والعشرين زيادة تصاعدية في الوعي بقضايا التغير المناخي واستدامة الموارد. وبدأت الشركات تتبنى مفهوم الصناعات صديقة البيئة، وساهم زيادة الوعي البيئي في زيادة مشتريات المنتجات التي تقلل الضرر على الأسرة والطفل، وبذلك أصبحت الأمهات في المنزل يعملون على تقليل الفاقد وزيادة كفاءة الطاقة والتي تنعكس بشكل مباشر على تشجيع الممارسات البيئية المستدامة في المنزل. وانطلاقا من دور المرأة المحرك للمجتمع والمؤثر على السلع والبضائع شهدت تقنيات الصناعة ابتكارا رائدا وتحسينا في استخدام المواد صديقة البيئة خاصة بعد أن أصبحت شهرتها بأنها قليلة الضرر على البيئة المنزلية وعلى صحة أفراد الأسرة وخاصة الأطفال.

إن المنتجات الصديقة للبيئة، والمعروفة أيضًا بالمنتجات المستدامة أو الخضراء، هي عناصر مصممة بحيث يكون لها الحد الأدنى من التأثير البيئي طوال دورة حياتها، ويشمل ذلك اعتبارات استخراج المواد الخام وعمليات التصنيع والنقل والاستخدام والتخلص منها.



زادت جهود التوعية والتثقيف حول أهمية المنتجات صديقة البيئة، مما ساهم في تغيير سلوكيات المستهلكين نحو اختيار المزيد من المنتجات المستدامة، حيث بدأت الشركات تتعاون مع الحكومات والمؤسسات غير الحكومية لتطوير معايير صديقة للبيئة، حتى بات اليوم أغلب البضائع على الأرفف تحمل عبارات تتضمن «أيكو، بايو، عضوي» وغيرها من مصطلحات جاذبة للعيون، وحتى إن ارتفعت أسعارها عن المنتجات العادية ضمانا لصحة وسلامة الأسرة. ولكن يبقى هو أحد أبرز التحديات التي تواجه الترويج للمنتجات الصديقة للبيئة خاصة لذوي الدخل المحدود وغالبًا ما تتأثر قرارات الشراء التي تتخذها النساء باعتبارات الميزانية، مما يجعل من الأهمية بمكان أن تكون الخيارات المستدامة ذات أسعار تنافسية.

ومع تسارع انتشار وسائل التواصل الاجتماعي وتأثيرها على الذوق العام وتوفر فرص الشراء عبر الانترنت، انتشرت في نفس الوقت أيضا البضائع الرخيصة والمقلدة، وصنع المؤشرين في السوشيال ميديا حركة شراء متزايدة ومتسارعة مما زاد الطلب على البضائع ذات الجودة المتدنية لملاحقة تيار الموضة المتجدد بسرعة.

وجاءت تلك الحركة الشرائية بمصطلح الموضة السريعة، والتي تشير إلى نموذج عمل في صناعة الأزياء يعطي الأولوية للإنتاج السريع للملابس الرخيصة استجابةً لأحدث الاتجاهات. وهو ينطوي على دوران سريع للتصميمات، ودورات إنتاج قصيرة، وتصنيع منخفض التكلفة لتزويد المستهلكين

بملابس عصرية و تشجع عارضات الأزياء السريعة على ثقافة الاستخدام مرة واحدة، حيث غالبًا ما يتم ارتداء الملابس لفترة قصيرة قبل التخلص منها. والسبب في عامل الجذب الأساسي للأزياء السريعة هو القدرة على تحمل التكاليف، مما يجعل الملابس العصرية في متناول قاعدة واسعة من المستهلكين.

لقد لعب الإنتاج الضخم أدوارًا حاسمة في تغيير طريقة تصنيع الملابس واستهلاكها لتلبية الطلب على الأنماط سريعة، وأدى تسارع العولمة وتحسين الخدمات اللوجستية لسلسلة التوريد والتقدم التكنولوجي إلى زيادة نمو الموضة السريعة، واستفاد تجار التجزئة من نقل الإنتاج إلى بلدان ذات تكاليف عمالة أقل، مما سمح بتصنيع أكثر فعالية من حيث التكلفة. مع انتشار الموضة السريعة، تزايدت أيضًا المخاوف بشأن تأثيرها البيئي والأخلاقي. تساهم عمليات الإنتاج واختيارات المواد بطريقة سريعة في المشكلات البيئية، بما في ذلك الاستخدام المفرط للمياه والتدهور البيئي، والنفايات المفرطة وتوليد نفايات المنسوجات.

تبذل بعض العلامات التجارية للأزياء السريعة جهودًا لاعتماد مواد صديقة للبيئة، وتقليل النفايات، وتحسين الشفافية في سلاسل التوريد الخاصة بها بعد أن واجهات الصناعة انتقادات لمساهمتها في التلوث وتوليد النفايات، وسوء ظروف العمل في المصانع.

كما أدى زيادة الوعي بين المستهلكين حول الآثار البيئية والأخلاقية للأزياء السريعة إلى الطلب على ممارسات أكثر مسؤولية وشفافية، مما جعل اليوم لبعض العلامات التجارية حملات تدعو لإعادة تدوير الملابس أو بيعها لمنتجات معاد تدويرها لإطالة عمر الملابس كبديل أكثر استدامة.

يتشابك الإلحاح للتغير والموضة السريعة مع التغيرات في سلوك المستهلك. ويبقى الحد الفاصل بينهما هو القدرة على تحمل التكاليف لخلق التوازن بين التحدي المستمر في تلبية طلبات المستهلكين للملابس العصرية وبأسعار معقولة واعتماد ممارسات أكثر استدامة وأخلاقية في صناعة الأزياء.

دور المرأة في تعزيز الاقتصاد الأخضر

كما تلعب المرأة دورا محوريا في تحقيق الاستدامة، حيث تؤثر في ممارساتها اليومية وإدارتها المنزلية في نقل الوعي البيئي للأجيال المقبلة ولمجتمعها في جوانب عديدة.

إن دور المرأة في الاقتصاد المنزلي يشكل جزءًا هامًا من الحياة اليومية للأسرة ويسهم بشكل كبير في استقرار الأسرة وتحسين جودة حياتها. المرأة تلعب دورًا مهمًا في تنظيم الأعمال المنزلية، وهو ما يشمل التخطيط والتنظيم للوجبات، والاعتناء بالأطفال، والتنظيف، والصيانة العامة للمنزل. هذا الدور الذي يجعها تتولى العديد من مسؤوليات الإدارة المالية والتحكم في الإنفاق، وتوفير الاحتياجات الأساسية للعائلة. بالاضافة إلى دورها في الحياة المهنية مما يجعلها في تطور مستمر لتوفير لأفضل الخيارات والإمكانيات لعائلتها بما يضمن لهم حياة صحية وتحسين مستوى المعيشة.



أسباب تجعل النساء عنصرًا أساسيًا في العمل المناخي

لا تؤثر أزمة المناخ على الجميع بالتساوي. إذ تواجه النساء والفتيات تأثيرات متفاوتة لتغير المناخ - ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى أنهن يشكلن غالبية فقراء العالم، الذين يعتمدون بشكل كبير على الموارد الطبيعية المحلية في معيشتهم.

وفي المناطق الريفية على وجه الخصوص، غالبًا ما تتولى النساء والفتيات مسؤولية تأمين الغذاء والماء والحطب لأسرهن. ففي أوقات الجفاف وعدم انتظام هطول الأمطار، تعمل المرأة الريفية بجهد أكبر، وتمشي لمسافات أبعد، وتقضي المزيد من الوقت في تأمين الدخل والموارد لأسرتها. وهو ما من شأنه أن يعرضهن أيضًا للعنف القائم على النوع الاجتماعي، حيث يؤدي تغير المناخ إلى تفاقم النزاعات وعدم المساواة ومواطن الضعف القائمة.

ونظرًا لوجود النساء على الخطوط الأمامية لأزمة المناخ، فإنهن في وضع فريد يؤهلهن ليصبحن عوامل تغيير - للمساعدة في إيجاد طرق للتخفيف من أسباب ظاهرة الاحتباس الحراري والتكيف مع آثارها على أرض الواقع.

ويشير التقرير الذي نشره موقع الأمم المتحدة إلى أن هناك عدة أسباب تجعل تمكين النساء والفتيات أمرًا أساسيًا في العمل المناخي ومنها:



1- النساء مشرفات على البيئة وخاصة في المناطق الريفية، حيث تعد المرأة مسؤولة عن نصف إنتاج الغذاء في العالم. وفي البلدان النامية، تنتج ما يصل إلى 80 في المائة من الغذاء.

2- المرأة هي مديرة العمل المنزلي، حيث تؤدي النساء أعمالاً منزلية وأعمال رعاية غير مدفوعة الأجر تزيد بمقدار مرتين ونصف على الأقل عن تلك التي يقوم بها الرجال. وعند حدوث الكوارث المناخية - مثل الفيضانات وحرائق الغابات والجفاف والعواصف - تتحمل النساء أعباء إضافية.

3- تعتبر النساء عوامل تغيير، حيث قادت النساء والفتيات - بما في ذلك الطالبات والأمهات ونساء الشعوب الأصلية والمشاهير - حركات المناخ العالمية والوطنية التي سلطت الضوء على مدى إلحاح أزمة المناخ والحاجة إلى العمل من أجل هذا الجيل وأجيال المستقبل، كما تلعب النساء أيضًا دورًا رئيسيًا في قيادة التغيير كمستهلكات وعاملات وقائدات سياسيات ورائدات أعمال.

الفصل الثالث

مشاركات من كاتبات عربيات

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

مشاركات من كاتبات عربيات



دكتورة وجدان العقاب
رئيس الجمعية الكويتية لحماية البيئة - دولة الكويت



دكتورة حصة تقي
اختصاصية في علم الفيروسات



دكتورة زينب الصفار
كلية التربية الأساسية - دولة الكويت



مهندسة ماري تريز مرهج سيف
رئيسة جمعية إنسان للبيئة والتنمية - الجمهورية اللبنانية



جهاد علي
جمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية - مملكة البحرين



دكتورة إيناس عبدالهادي
كليه علوم البترول والتعدين - جمهورية مصر العربية



أستاذ دكتور هالة يسري
أستاذ علم الإجتماع مركز بحوث الصحراء - جمهورية مصر العربية



فاطمة الحنطوبي
خبير في المجال البيئة والاستدامة - دولة الإمارات العربية المتحدة



مهندسة سعدية فليح حسون
رئيسة جمعية معا لحماية الإنسان والبيئة - جمهورية العراق



مهندسة بيئية سارة الرامزي
رئيس فريق المهندسين البيئيين في الجمعية الكويتية لحماية البيئة - دولة الكويت





دكتورة وجدان العقاب
رئيسة الجمعية الكويتية لحماية البيئة
دولة الكويت

المرأة في القيادة والحوكمة

باعتبار أن المرأة هي نصف المجتمع، بالتالي لا يمكن تجاهل دورها في كل مجالات الحياة، ومنها دورها في حماية البيئة ومكافحة أضرار ومترتبات تغير المناخ، حيث أظهرت المرأة قدرتها على الانخراط بها، وأبدعت في ترك بصمات خضراء على المعمورة منذ سنوات مضت.

كما يمكن للمرأة أن تؤثر بشكل إيجابي على العمل المناخي من خلال مشاركتها في صنع القرارات والقيادة في هذا المجال، ويشمل ذلك تبوئها مناصب قيادية في المنظمات المعنية بالعمل البيئي المناخي والمساهمة في صياغة السياسات والاستراتيجيات المستدامة.

ومن جانب آخر، قد يكون للمرأة تأثيرًا كبيرًا في تغيير السلوك والمواقف نحو القضايا المناخية. بوصفها قدوة للمجتمع ومصدر إلهام، يمكن للمرأة أن تشجع الآخرين بما في ذلك الأسرة والأصدقاء والجيران - على اتخاذ إجراءات للمحافظة على البيئة والتصدي لتغير المناخ.

ففي نطاق الأسرة يسهل التأثير على سلوكيات الأبناء من خلال تقديم الممارسات البيئية الإيجابية الصحيحة لاعتمادها في نطاق المنزل، ومع الوقت سيكون الأبناء سبباً في انتقال تلك الممارسات الصحيحة خارج المنزل بين أقرانهم في المدرسة.

كما يمكن للمرأة أن تلعب دورًا هامًا في توعية المجتمع بتحديات التغير المناخي والتدابير اللازمة لمواجهته. يمكنها توسيع دائرة الوعي الجماعي حول أهمية الاستدامة والتنوع البيولوجي وتشجيع الممارسات البيئية ضمن المجتمعات المحلية، فمن منظور شخصي .. أستطيع أن أنقل تجربتي الشخصية في هذا المجال، كوني سيدة وأم وبنفس الوقت إمرأة عاملة خلق تركيبة جديدة في المسؤوليات، فقد اختبرت تناقض بعض الحقائق الموثوقة في عملي في مراقبة جودة مياه الشرب ومخاوفي كأم على سلامة أبنائي داخل المدرسة عند شرب المياه التي أشك بجودتها داخل المنشآت رغم إيماني المطلق بجودتها في كل مراحل التصنيع والانتاج في الكويت حتى تصل داخل المنشآت في الشبكة العامة، وهنا وجدت نفسي أمام اختيار قناني المياه المعبأة التي لا أحبذ استخدام أبنائي لها حيث لا نثق كذلك في طريقة تخزينها وطريقة النقل، كل هذه التناقضات ولدت اعتقاد راسخ بضرورة الإقدام على عمل التغيير الذي يحقق اتزان هذه المعادلة الصعبة.

بالفعل حاولت ولسنوات، إضافة اشتراطات تضمن فحص جودة مياه الشرب في المدارس خاصة بعد العطلة الصيفية التي يترتب عليها ركود المياه في خزاناتها مما يعرضها للتلوث الميكروبي بأنواعه، وفحص كذلك مياه البرادات والحرص على تبديل فلاترها استعداداً لاستقبال الطلبة قبل بدء العام الدراسي، لكن عدم وجود تشريعات والتزامات بهذا الخصوص جعلتنا لا نثق بجودة أفضل ماء ماء شرب على وجه الخليقة وفق منظمة الصحة العالمية بسبب عدم اتمام معايير ضبط الجودة لما بعد الانتاج والنقل إلى المنشآت.

بعد سنوات وبعد الانخراط بالعمل التطوعي البيئي حيث بدأت كأمين عام للجمعية الكويتية لحماية البيئة سنحت لنا الأقدار أن نراجع قانون حماية البيئة قبل إقراره واعتماده في مجلس الأمة، فكانت الفرصة الذهبية لتعديل الأوضاع، ونجحت بإضافة بنود عملية تحولت فيما بعد إلى مواد قانونية ملزمة بالمحافظة على جودة مياه الشرب حتى مرحلة ما بعد الانتاج ونظمت عملية ضبط الجودة على أكمل وجه في فصل كامل من فصول قانون حماية البيئة رقم 42 لسنة 2014 والمعدل بعض احكامه رقم 99 لسنة 2015.

مثل هذا الانجاز ما كان ليتحقق لولا الالتحاق بمنظمات مدنية بيئية وتشكيل لجان بيئية يمكن أن يكون لها الأثر الإيجابي على صنع القرار.

أما على الصعيد التوعوي.. فإنني لأفخر بتأسيس سلسلة البرامج الوثائقية للحياة الفطرية في دولة الكويت منذ عام 2015 لتعزيز الوعي البيئي في الجمع، والتي تمخض عنها ولادة تسعة مواسم تلفزيونية لأكثر من 250 حلقة ضمت الطيور ومنطقة المد والجزر والنباتات والأسماك والبيئات المختلفة والتضاريس، والتي تم التوعية من خلالها بالقوانين البيئية والممارسات الصديقة للبيئة وأهداف التنمية المستدامة والتعريف بعلاقتها بالبيئة مؤثرةً ومتأثرةً بها. سلسلة توعوية بيئية حصلت بجدارة على العديد من الجوائز والاعترافات محلياً وإقليمياً وعربياً، حتى باتت وفق اعتماد وزارة التربية (رافد علمي مساند للمنهج) كما تم اعتمادها في جامعة الدول العربية كنواة للإعلام البيئي العربي.

وعلى صعيد الوطن العربي كان لمبادرتي المقدمة للإتحاد العام للمنتجين العرب إثر المشاركات المتكررة في مهرجانات الاعلام والانتاج الفني، والذي حصلت فيه البرامج السلسلة على جوائز ذهبية وتقديرية ، لمسنا دخول الاعلام البيئي في هذا المجال دخول خجول جداً، فقررت أن يكون هناك كيان للعلام البيئي العربي للتوعية البيئية وبالتغير المناخي والاحتباس الحراري وغيرها من القضايا المهمة، وتوعية مواطني الوطن العربي بالقوانين البيئية وأهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر، حازت هذه المبادرة على قبول المعنيين في جامعة الدول العربية وتم تأسيس الأمانة العامة للبيئة والتنمية المستدامة في الاتحاد العام للمنتجين العرب الذي يعمل تحت مظلة مجلس وزراء الإعلام العرب في جامعة الدول العربية عام 2017، وتعييني أمين عاماً لها.

فنجد أن للمرأة القدرة على دعم جهود مكافحة التحديات المناخية والمطالبة باتخاذ إجراءات حاسمة للحد من تأثيرات التغير المناخي ودعم السياسات البيئية، من خلال تحفيز التغيير بمشاركتها الفعّالة في العمل السياسي والاجتماعي.

ويمكن تلخيص دور المرأة في الضغط على القيادة السياسية لصالح العمل المناخي بأكثر من وسيلة، كالمشاركة في الحوار العام عموماً وإبراز القضايا البيئية بما يعزز الوعي ويشجع على اتخاذ إجراءات بصدد قضايا ومشكلات تغير المناخ. والمشاركة في العمل السياسي والتأثير عبر وسائل التواصل الاجتماعي واستخدام منصاتها لنقل قضايا البيئة وتحفيز التفاعل والمشاركة. بالإضافة إلى امكانية الانخراط في العملية الديمقراطية من خلال المشاركة في الانتخابات واختيار القادة الذين يلتزمون بالتصدي لتحديات التغير المناخي. فدعم المرأة للقوانين والسياسات يعزز الاستدامة ويقلل تأثير الأنشطة البشرية على البيئة.





دكتورة حصة تقي
اختصاصية في علم الفيروسات

الفيروسات والتغيرات المناخية :
قراءة في التحوّرات وتأثيرات البيئة المتغيرة

شهد العالم في العقود الأخيرة تحولات بيئية ومناخية غير مسبوقة أثّرت بشكل مباشر وغير مباشر على الصحة العامة، وكان من أبرز تجلياتها تزايد تهديدات الأمراض الفيروسية المتحورة. وتشير الأدلة العلمية المتراكمة إلى أن التغيرات المناخية، بما في ذلك ارتفاع درجات الحرارة، إلى اضطراب أنماط الهطول المطري، وتغير سلوك النظم البيئية تُعدّ من المحركات الخفية لتحوّر الفيروسات وزيادة فرص انتقالها إلى الإنسان. والفيروسات، بصفتها أحد أبسط أشكال الحياة من حيث البنية وأكثرها تعقيدًا من حيث التكيف، تتميز بقدرتها العالية على التحور، خاصةً الفيروسات ذات المادة الوراثية RNA مثل فيروسات الإنفلونزا، وفيروس كورونا المستجد وتؤكد دراسات عدة، منها أن هذه الطفرات ليست عشوائية بالكامل، بل تتأثر بعوامل بيئية ومناخية قد تعزز أو تعيق سلوكها الجزيئي.

لقد كشفت جائحة COVID-19 هشاشة النظم الصحية العالمية أمام التهديدات الفيروسية، وسلّطت الضوء على العلاقة الوثيقة بين النشاط البشري والتغيرات البيئية وانتشار الأمراض المعدية. كما أثبتت تجارب علمية ميدانية ناجحة، مثل مشاريع الرصد الفيروسي أن المراقبة البيئية الدقيقة تمثل أداة جوهرية للتنبؤ بالأوبئة المستقبلية. وفي ظل التغير المناخي المتسارع، لم تعد الفيروسات تُعدّ تهديدًا صحيًا فحسب، بل أصبحت بمثابة مؤشر بيئي يعكس اختلال التوازنات الحيوية على مستوى النظم البيئية المحلية والعالمية. ومن هذا المنطلق، تبرز أهمية تبني نهج تكاملي يشمل الرصد الصحي المستمر، والتوعية المجتمعية، والتعليم البيئي، إلى جانب تطوير اللقاحات، كركائز أساسية لمواجهة التحديات الفيروسية المعاصرة في ظل بيئة مناخية متغيرة.

كما أدى تغير المناخ إلى خلق بيئة مواتية لانتشار العديد من الأمراض المعدية وغير المعدية، مما فرض تحديات متزايدة على الصحة العامة عالميًا. فارتفاع درجات الحرارة وزيادة الرطوبة وتغير أنماط الأمطار أدت إلى توسيع النطاق الجغرافي لكثير من نواقل الأمراض مثل البعوض، مما ساهم في تصاعد معدلات الإصابة بأمراض فيروسية كحمى الضنك، والشيكونغونيا، وفيروس زيكا في مناطق لم تكن تعدّ موبوءة سابقًا. كما أن الظواهر المناخية المتطرفة، كالجفاف والفيضانات، تقوّض البنية التحتية الصحية، وتؤدي إلى تلوث المياه، وسوء التغذية، وزيادة التعرض للأمراض التنفسية والجلدية.

أزمة صحية متكاملة

وتشير تقارير منظمة الصحة العالمية إلى أن تغير المناخ من المتوقع أن يتسبب في أكثر من 250 ألف

حالة وفاة سنويًا بين عامي 2030 و2050 نتيجة الأمراض المرتبطة به، مثل الملاريا، وسوء التغذية، والإجهاد الحراري. هذه التأثيرات لا تهدد فقط الدول النامية، بل تشمل أيضًا الدول المتقدمة التي قد تواجه أوبئة مفاجئة ناتجة عن تحورات فيروسية مدفوعة بالاضطرابات البيئية. وبالتالي، لم يعد تغير المناخ قضية بيئية فقط، بل تحول إلى أزمة صحية متكاملة تتطلب استجابة وقائية شاملة متعددة القطاعات. تشير الأدلة العلمية الحديثة إلى وجود علاقة متنامية بين التغيرات المناخية وتحور الفيروسات من حيث التنوع، والانتقال، والشدة المرضية. فقد أصبح من الواضح أن التغيرات في درجات الحرارة، الرطوبة، وتوزيع الأمطار تؤثر بشكل مباشر على النظم البيئية التي تُعد حاضنًا طبيعيًا للعديد من الفيروسات، وخصوصًا تلك المنقولة عبر الحيوانات أو الحشرات إحدى أبرز الآليات التي تربط بين المناخ والفيروسات تكمن في الهجرة البيولوجية.

كما تُشير الأبحاث إلى أن الإجهاد البيئي الناتج عن موجات الجفاف أو الفيضانات يساهم في تقويض المناعة الطبيعية للحيوانات والإنسان، مما يسهل من فرص العدوى الفيروسية وانتقالها. وقد لوحظ في دراسات ميدانية أجريت في إفريقيا وجنوب شرق آسيا أن تزايد وتيرة الظواهر المناخية المتطرفة ارتبط بشكل واضح بزيادة حالات تفشي أمراض فيروسية ناشئة.

تحديات الصحة العامة في ظل المناخ المتغير

يمثل التغير المناخي تحديًا متزايدًا أمام أنظمة الصحة العامة، حيث لا يقتصر أثره على النواحي البيئية فقط، بل يتغلغل في البنية الأساسية للوقاية الوبائية والاستجابة الطبية. فقد أظهرت الأوبئة الأخيرة أن الفيروسات المتأثرة بالمناخ قادرة على كسر الحواجز الجغرافية والموسمية، مما يعقّد جهود الاكتشاف المبكر واحتواء التفشي.

أبرز التحديات التي تواجهها الصحة العامة في هذا السياق:

1- ضعف أنظمة الإنذار المبكر

يعتمد معظم نظم الرصد الوبائي الحالية على بيانات بشرية ومخبرية، دون أن تُدمج بشكل كاف مع بيانات مناخية أو بيئية. هذا الفجوة في الترابط بين نظم المعلومات الصحية والبيئية تحدّ من القدرة على التنبؤ بمناطق الخطر، خاصة في الأمراض المرتبطة بتغير أنماط الحياة البرية أو مواسم النواقل.

2- الضغط على الموارد الصحية في المناطق الهشة

غالبًا ما تتأثر المناطق ذات البنية التحتية الصحية الضعيفة بشكل أكبر من التحولات المناخية. وفي تلك البيئات، قد يؤدي ظهور مرض فيروسي جديد إلى شلل كامل في القدرة على تقديم الرعاية، كما حدث في العديد من الدول الإفريقية خلال انتشار الإيبولا، أو في جزر المحيط الهادئ مع تفشي زيكا.

3- الزيادة في الأمراض المشتركة

التغير المناخي قد لا يؤدي إلى ظهور فيروس جديد فحسب، بل قد يسهم في تداخل الأمراض (مثل التهابات الجهاز التنفسي الفيروسية مع أمراض القلب والسكري)، مما يجعل إدارة الحالة الطبية أكثر تعقيدًا ويزيد من معدلات الوفيات والمضاعفات.

4- قلة التوعية المجتمعية المناخية - الصحية

رغم اتساع حملات التوعية حول الأمراض المعدية، إلا أن الوعي بالصلة بين المناخ والصحة لا يزال ضعيفًا في معظم المجتمعات، مما يؤدي إلى تجاهل سلوكيات الوقاية المناخية كعامل حاسم في الحماية من العدوى.

5- صعوبة تطوير لقاحات محدثة باستمرار

نتيجة لارتفاع معدلات تحور بعض الفيروسات المتأثرة بالمناخ، تظهر تحديات تقنية في إنتاج لقاحات فعالة تغطي سلالات متعددة، أو تستجيب للتحورات الجديدة بسرعة. ويتطلب ذلك أنظمة بحثية مرنة وقدرة على التصنيع السريع والتوزيع العادل.



دكتورة زينب الصفار
كلية التربية الأساسية
جامعة الكويت

تأثير تغير المناخ على صحة المرأة والصحة النفسية: تحديات وفرص للعمل المستدام

المقدمة

يشكل تغير المناخ تحدياً عالمياً يؤثر على البيئة والمجتمعات بشكل عام، كما يؤثر على الفئات الضعيفة والمهمشة على وجه الخصوص، والمتمثلة في بعض البلدان بالمرأة، والتي قد تتأثر بها سلباً أو ايجاباً، بدءاً من التأثيرات البيئية المباشرة على الصحة ووصولاً بالتأثيرات الاجتماعية والنفسية، حيث نجد أن المرأة تحارب من أجل التكيف مع المناخ والتخفيف من آثاره، وكذلك هناك حشد كبير من الجهود بعقد مبادرات تتصل بالاستدامة، وتركز على مشاركة النساء في تطبيق نهج مشترك ومنسق للعمل المناخي.

تأثير تغير المناخ على صحة المرأة النفسية

لتغير المناخ تأثيراً على الإنسان بشكل عام، وعلى المرأة بشكل خاص، حيث يمكن أن يؤدي التغير المناخي إلى زيادة تعرضها للاضطرابات النفسية، مما يؤثر على صحتها الجسدية، ولذا فإن هناك العديد من التأثيرات السلبية التي قد تضر صحة المرأة النفسية، فقد تشعر المرأة بعدم الأمان، وتزداد الضغوط النفسية عليها، إلى جانب تأثير المناخ على سلامتها النفسية، فعلى سبيل المثال: التغيرات المناخية في بعض البلدان تؤثر على كل من التعليم والفقر، حيث يتعين على المرأة المسؤولية الكاملة للاعتناء بالأسرة وترك التعليم، والاضطرار إلى العمل مما يؤدي لتعرضها لبعض المخاطر وبالتالي تدهور صحتها النفسية.

وفي تقرير لجريدة BBC NEWS حول التأثير الذي أحدثه إعصار «غونغو» باعتباره أحد ظواهر التغير المناخي، فقد أكد أن المرأة والفتيات (وخاصة المنتميات للفئات المهمّشة والأفقر) تتأثر بمظاهر تغيّر المناخ بشكل أكبر مقارنة بفئات كثيرة من الرجال - لأسباب عدّة منها أسلوب تنشئة كل من الذكور والإناث في كثير من المجتمعات، حيث إن الكوارث المناخية تؤثر على صحة المرأة بشكل كبير خاصة في فترات تغير الهرمونات مثل: الدورة الشهرية والحمل وغيرها، كما يكثر العنف الجسدي والعاطفي أثناء بعض الكوارث، ويصعب حينها إيصال البلاغات، وتكثر الجرائم، وتزداد أيضا الهجرات نتيجة للظروف المناخية القاسية، مما يؤدي إلى تفاقم مشكلات المرأة بسبب اضطرار البعض منهم لترك المدرسة بسبب تلك الهجرات، وذلك بالتأكيد يؤثر سلبًا على نفسية المرأة، ويشعرها بالاضطهاد والقهر وقلة الحيلة، مما قد يسبب لها الاكتئاب ويعرضها للعديد من الأمراض النفسية.

ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة عام 2018 فإن 80% من النازحين بسبب التغير المناخي كن من فئة النساء، مما يؤكد أن المرأة أكثر من يتأثر بتلك الظواهر المناخية، ولا شك في أن هذا الأمر يؤدي للإضرار بالجانب النفسي لها.

كما نشر صندوق ملالا (Malala Fund)، الذي تموّله الناشطة الباكستانية الشهيرة، ملالا يوسفزاي، والتي تركز على خلق فرص لتعليم الفتيات، في سبتمبر/ أيلول 2021 ست عواقب لتأثير تغيّر المناخ على تعليم البنات تحديداً، فالفتيات في الأسر التي تمر بأوضاع صعبة هن أكثر عرضة لهجر المدارس أثناء الأزمات المناخية لمساعدة أسرهن، إضافة إلى العديد من المعيقات التي تمنع الفتيات من المداومة في الدراسة أثناء أزمات تغير المناخ، مما يؤدي إلى الإضرار بنفسياتهن، خاصة وإن كن من المقبلات على الدراسة ومن المتفوقات في دراستهن، فترك الدراسة بصورة اضطرارية يؤثر على الحالة النفسية للفتيات ويحطم آمالهن وطموحاتهن.

وقد يؤدي التغير المناخي إلى زيادة حدة الكوارث الطبيعية، مما يتسبب في تزايد الاضطرابات النفسية وخاصة لدى المرأة، مثل: القلق، والاكتئاب، والهلع، والصدمات النفسية وغيرها، ومن أبرز مظاهر تأثير التغير المناخي على صحة المرأة النفسية ظهور القلق والاكتئاب الناتج عن الكوارث الناجمة عن تغير المناخ، حيث أن تلك الكوارث قد تؤدي إلى ظروف معيشية غير مستقرة، وفقدان المنازل والأشخاص المقربين، وخسارة الممتلكات، الأمر الذي بدوره يؤدي إلى زيادة مستويات القلق والاكتئاب، والضغط النفسي، حيث يسبب تغير المناخ الشعور بالقلق والضيق نتيجة لعدم القدرة على التنبؤ بالتأثيرات المناخ السلبية التي قد تحدث، كما أن تغير المناخ يمكن أن يؤدي إلى زيادة التوترات والصراعات في المجتمعات، نتيجة للنزاع على الموارد المحدودة مثل المياه والغذاء، وهذا بدوره يمكن أن يؤثر على الصحة النفسية للأفراد ويزيد من مستويات العنف، فضلاً عن زيادة حالات الهجرة والتشرد في بعض الدول، والتي يضطر الناس فيها لترك منازلهم بحثًا عن بيئة أكثر أمانًا واستدامة مما يسبب ضغوطًا نفسية كبيرة على الأفراد وخاصة النساء والأطفال، فقد تشعر العديد من النساء بالعجز والاستياء أمام تداعيات تغير المناخ وعدم القدرة على التأثير بشكل فعال على الوضع، كل ذلك يؤدي إلى زيادة مستويات التوتر والضغط النفسي.

وعلى الرغم من تلك التأثيرات السلبية لتغير المناخ على الصحة النفسية للمرأة، إلا أننا قد نجد بعض التأثيرات الإيجابية، حيث يمكن أن تؤثر التغيرات المناخية بصورة إيجابية على الصحة النفسية للمرأة، وهذا ما أكدته تقارير الأمم المتحدة، حيث بينت أن بالرغم من تأثير المناخ المتغير على المرأة، إلا أن النساء في نفس الوقت السباقات في تبني التقنيات الزراعية الجديدة، وأول من يستجيب عند وقوع الكوارث الطبيعية، وهن صانعات القرار المهمين في المنزل بشأن الطاقة والنفايات.

حقيقة إن العمل المناخي لا يمكن أن يكون ناجحًا ومستدامًا إذا لم يشمل المرأة، فالتأثيرات المناخية تظهر الجانب الإيجابي والقوة النفسية للمرأة، وتدفعها للتطوير، وقد أظهر تحليل قامت به الأمم

المتحدة أن الرجال والنساء لديهم آليات تأقلم مختلفة ونقاط ضعف في مواجهة تغير المناخ، وتركز الأمم المتحدة على النساء في جميع أنحاء العالم بوصفهن عوامل تغيير، وتركز على تعليمهن كيفية دمج الحلول الذكية مناخياً في العمل الذي يقمن به، والأساليب التي يقودها المجتمع لا تفيد البيئة فحسب، بل تمكّن النساء أيضاً من المساعدة في تحسين نوعية الحياة لأسرهن ومجتمعاتهن، مع تعزيز التنمية المستدامة.

ويمكن أن نستنتج من تلك التقارير أمرًا مهماً وهو أن المرأة حين يتوفر لها الدعم والاهتمام والإمكانيات اللازمة، فإنها تبرز وتخرج كل ما لديها من نقاط قوة، فيحسن ذلك من الجوانب المتعلقة بالصحة النفسية لها، أما في حال إغفال المشكلات التي تتعرض لها المرأة بسبب تغير المناخ والكوارث الناجمة عنه، فإن تلك المشكلات تتفاقم مسببة الأذى النفسي لها، فعلى سبيل المثال: في دولة مالي بإفريقيا، يزداد إحباط النساء بسبب زيادة تدهور الأراضي والموارد الطبيعية، مما هدد سبل عيشهن في الزراعة، فقدّم أحد برامج الأمم المتحدة تقنيات زراعة مستدامة، مما ساعدهن على تحديث التقنيات الزراعية وإتقان ممارسات الحفاظ المراعية للبيئة.

فلا ينبغي أبداً الاستهانة بروح وحيوية المرأة كعامل محفز للتغيير، فلكي نضمن للمرأة صحتها وسلامتها النفسية في ظل تأثيرات التغيرات المناخية، يتوجب مساعدتها في أن تكون أحد عوامل التغيير والتطوير للأفضل، ومساعدتها في إخراج الجانب الإيجابي لديها، وعدم إغفال المشكلات التي تعترضها جراء التأثيرات المناخية، حتى نجعل من تلك التأثيرات عوامل محفزة وإيجابية، ونطفئ الجوانب والآثار السلبية المؤثرة على الصحة النفسية.

الخاتمة

وختاماً أؤكد على تأثير تغير المناخ على الصحة النفسية للمرأة سواء بالسلب أو الإيجاب، وأن تعرض المرأة لآثار تغير المناخ يؤدي إلى تعرضها للعديد من الأمور التي تؤثر على صحتها النفسية، كما تبين مما سبق أن الدعم وحسن التعامل مع المشكلات التي وتواجه المرأة في ظل التغيرات المناخية وتقديم الحلول الملائمة هو عامل كبير من عوامل تحسين الجانب النفسي لدى المرأة، فضلًا عن كونه أحد عوامل إنجاح عملية التنمية، ونظرًا لما توصلنا إليه فإننا نوصي بضرورة تقديم الدعم الكافي للمرأة، وعدم إغفال المشكلات التي تواجهها وإيجاد الحلول المناسبة لها، وتأهيل المرأة علميًا وعمليًا وبصورة واقعية للتعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية، وألا تؤثر عليها بشكل سلبي، وإنما تهيئتها للتعامل مع تلك التغيرات بصورة إيجابية فعالة، من خلال إسهامها بشكل فعال في البيئة التي تعيش فيها، ومشاركتها في العمل ووضع سياسات وخطط تدعم النساء والفتيات المتأثرات بنتائج تغير المناخ، كل تلك الأمور سوف تكون دافعًا إيجابيًا، وعاملًا محفزًا لإخراج جوانب الطاقة والقوة النفسية الكامنة لدى المرأة، والتي تشكل عاملًا إيجابيًا هامًا.

قائمة المراجع

1- Kristie L. Ebi و Tord Kjellstrom و Emily A. McDonald التغييرات المناخية وصحة المرأة، منظمة الصحة العالمية، 2015

2- نبيل الجمل، تغيير المناخ وصحة المرأة: التحديات والفرص مركز الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، 2017

3- حنان خليفة، أماني الكعبي، نور الشهابي، تأثير تغير المناخ على صحة النساء على العالم العربي، سلسلة أوراق المعرفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2020.

4- عماد الدين عبد الحليم وآخرين، تأثير تغير المناخ على صحة الإنسان في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مؤسسة البحوث والدراسات العربية، 2013.

5- محمود شلبي، أحمد عبد الفتاح، نجوي الخطيب، تغير المناخ والصحة النفسية في الدول العربية، مؤسسة الأهرام، 2016.

6- حسين غانم، مرو عثمان، هبة القرني، تغير المناخ وصحة النساء في العالم العربي: الأبعاد الصحية والإجتماعية والاقتصادية، دار الصحافة الجامعية، 2019.

7- الأمم المتحدة، النساء بوصفهن عوامل للتغيير، العمل المناخي، تم الاسترجاع من الرابط:
https://www.un.org/ar/climatechange/climate-solutions/womens-agents-change





مهندسة ماري تريز مرهج سيف
رئيسة جمعية إنسان للبيئة والتنمية
ومنسقة الجندر GNDR في الشبكة العربية للبيئة والتنمية

تأثير التغيرات المناخية على المرأة بالإجمال وبالأخص العربية

يمثل تغير المناخ احد التحديات التي باتت تهدد مستقبل البشر في مطلع القرن الحالي، مما ينذر بعواقب كارثية خطيرة، ولعل من اخطر المشاكل التي تهدد المناخ على مستوى العالم هي مشكلة الاحتباس الحراري وما يتبعه من اثار على البيئة والزراعة، والصحة.

ويعد القرن الواحد والعشرين ادفأ قرن من خلال الالفية الأخير ،حيث ازدادت الحرارة بمقدار يتراوح الى 0.3 درجات مئوية، وقد واكب ذلك ارتفاع بمستوى البحار بما يعادل عشرة الى خمسة عشر سنتمتر أدى كل ذلك الى مزيد من التبخر والسحب وزيادة بهطول الامطار الغزيرة ، كما وسيودي ذلك الى ارتفاع في مستوى البحار ، مما يترتب تداعيات خطيرة اقتصاديا» واجتماعيا» في حياة البشر، ويودي الى تأكل التربة ، وشح للمياه، وغرق المناطق الساحلية.

وقد اثبتت الإحصاءات ان اكثر من 70% من الكوارث الطبيعية التي تصيب العالم لها علاقة بالطقس والمناخ.

وقضية العدالة المناخية هي من أهم القضايا بل وفي مقدمة القضايا التي تطرح بشدة على صعيد الأجندات الدولية لا سيما تلك التي تتعلق بقضايا تغير المناخ.

ويسعى منهج العدالة المناخية إلى التوفيق بين اعتبارين أحدهما: ضرورة التخفيف والحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وثانيًا: الحاجة إلى تغيير الأنظمة الموروثة لاستخراج المواد، ونقلها، وتوزيعها، وتوليد الطاقة، وإنتاج السلع، وتقديم الخدمات، وطرق الاستهلاك، وطرق التخلص منها، والتمويل.

وتعد العدالة المناخية مزيجًا بين حقوق الإنسان وتغير المناخ، حيث تهدف في المقام الأول إلى حماية حقوق الإنسان التي قد تتأثر من جراء التغيرات المناخية، ولذا فإن العدالة المناخية تعد أفضل وسيلة لتحقيق توزيع عادل في الأعباء والتكاليف بين الدول المتقدمة والصناعية والدول الفقيرة.

اما الفئات التي ستدفع الثمن بسبب تداعيات التغير المناخي بالعالم، من حيث المبدأ الجميع متضرر بدون استثناء، ولن يكون احد بمنأى عن هذا التأثير، اما التأثير سيكون اشده في المجتمعات الهشة، وفي الحلقات الأضعف مثل، الأطفال ، والنساء، ذوي الاحتياجات الخاصة، وكبار السن والمجتمعات الاكثر فقرا».

كما قال الأمين العام للأمم المتحدة «أنطونيو غوتيريش»خلال افتتاحه قمة حول العمل المناخي الشهر الماضي، ان ازمة المناخ التي يشهدها العالم» فتحت أبواب الجحيم على مصراعيه».

كما دق ناقوس الخطر بشأن ادمان البشرية على الوقود الاحفوري، متحدثا» عن درجات «الحرارة الرهيبة»التي تم تسجيلها خلال الصيف، وكذلك «الحرائق التاريخية» التي تغذيها انبعاثات الغازات الدفيئة.

ورغم محاولات الدول الضغط على الشركات الكبرى الملوثة للبيئة قدر الإمكان للتقليل من الانبعاثات الكربونية المسوولة عن الارتفاع الشديد للحرارة، وما زالت حرائق الغابات وجفاف الانهر وتأثر الموارد الطبيعية بشكل كبير، ورغم هذه الكوارث فلا يوجد رادع للشركات والدول الملوثة وما زالت اعداد الوفيات من البشر على ارتفاع في كل انحاء العالم .

التغير المناخي وتأثيراته الاجتماعية على المرأة – بين التحديات والفرص

عندما نناقش التغير المناخي، فإننا لا نتحدث فقط عن ظاهرة بيئية، بل عن أزمة تطال نسيج الحياة الإنسانية بأكمله، خصوصًا على المستويات الاجتماعية والاقتصادية، حيث تُعد المرأة من أكثر الفئات تأثرًا بهذه الأزمة.

أولاً: التحديات الاجتماعية التي تواجه المرأة في ظل التغير المناخي

تتجلى أبرز التأثيرات في النقاط التالية:

- **الهشاشة الصحية المتزايدة:** مع ارتفاع درجات الحرارة وتدهور جودة الغذاء والمياه، تصبح النساء، خاصة في المناطق الريفية والفقيرة، أكثر عرضة للأمراض المرتبطة بسوء التغذية والتلوث، مما يهدد صحتهن الجسدية والإنجابية.
- **انسحاب قسري من التعليم:** نتيجة الأعباء الاقتصادية المتزايدة، غالبًا ما تُجبر الفتيات على ترك الدراسة من أجل المساعدة في تأمين لقمة العيش أو رعاية الأسرة، ما يؤدي إلى تفاقم الفجوة التعليمية بين الجنسين.
- **تصاعد عدم المساواة:** تؤدي الكوارث المناخية والنزوح إلى تفكك البنى الاجتماعية، وغالبًا ما تجد النساء أنفسهن بلا حماية قانونية أو اجتماعية، في مواجهة مجتمع يزداد قسوة بسبب ضغط الموارد.
- **انعدام الأمن بسبب شح الموارد:** حين تشتد المنافسة على مصادر الحياة الأساسية مثل الماء والأرض، يتراجع الاستقرار وتزيد النزاعات، فتجد النساء أنفسهن في قلب الأزمات، دون أدوات كافية للحماية أو التفاوض.
- **ضعف القدرة على التكيف:** الفئات الأكثر هشاشة، مثل الفلاحات، العاملات في الزراعة غير النظامية، والصيادات، لا يمتلكن الموارد ولا البنية التحتية اللازمة للتكيف السريع مع التقلبات البيئية.

ثانيًا: من هم الأكثر تأثرًا؟

التأثير الأكبر يطال:

- النساء الريفيات والبدويات.
- الأسر ذات الدخل المحدود.

- صغار المزارعين والمستأجرين الزراعيين.
- العاملات في القطاعات غير الرسمية.
- الأسر النازحة بسبب التصحر أو الكوارث المناخية.
- المجتمعات الساحلية والصحراوية ذات البنية الضعيفة.

ثالثًا: ما الفرص المتاحة؟

- رغم هذه التحديات، يحمل التغير المناخي فرصًا لإعادة رسم أدوار المرأة بشكل أكثر فاعلية وعدلاً:
- المرأة كمحرك رئيسي في الاستدامة: لقد أثبتت المرأة، خاصة في البيئات الريفية، قدرتها العالية على التكيّف من خلال المهارات التقليدية كالزراعة المستدامة، حفظ المياه، وإعادة استخدام الموارد.
- تحقيق مكاسب اقتصادية من خلال الابتكار البيئي: النساء قادرات على قيادة مشاريع إعادة التدوير، والطاقة البديلة، والزراعة العضوية، مما يمنحهن استقلالية اقتصادية ويُعزز الاقتصاد الأخضر.
- تعزيز دور المرأة في السياسات المناخية: يمكن أن يكون التغير المناخي مدخلًا لتوسيع مشاركة النساء في مواقع صنع القرار، خاصة في السياسات البيئية والمناخية التي تتطلب بُعدًا اجتماعيًا حساسًا.
- نقل المعرفة التقليدية إلى أدوات حديثة: إن الجمع بين الممارسات المحلية التقليدية والتكنولوجيا الحديثة يتيح خلق حلول فعالة تقودها النساء، خصوصًا في مجالات الزراعة والتكيف مع الجفاف.

رابعًا: تهديدات إقليمية تضاعف التأثير

- الأزمات السياسية والنزاعات المسلحة في بعض الدول العربية زادت من نسبة النزوح واللجوء، والنساء يمثلن الشريحة الأكثر هشاشة في هذا السياق.
- عدم التزام الدول الغنية بتعهداتها التمويلية لبرامج المناخ في الدول النامية يضع عبئًا إضافيًا على المجتمعات، ما يجعل الأرض غير قادرة على الصمود أمام الضغوط المتزايدة.
- الثقافة الذكورية المتجذرة تمثل عائقًا أمام إدماج النساء في الحلول البيئية، وتحد من قدرتهن على التأثير والمشاركة.
- أوجه القصور في برامج التنمية، خاصة الفصل بين الأبعاد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، تعيق تبني حلول متكاملة تراعي دور المرأة.

الخلاصة:

المرأة ليست مجرد ضحية في أزمة التغير المناخي، بل هي عنصر فاعل يمكن أن يتحول إلى شريك في الحل إذا ما أُتيحت لها الفرص والموارد والمعرفة. ولكي نحقق عدالة مناخية حقيقية، علينا أن نُعيد النظر في مقارباتنا التقليدية، وأن نضمن مشاركة نسائية حقيقية في كل مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ والمتابعة.

التوصيات والإجراءات المقترحة:

- التعديلات التشريعية فى الدساتير العربية والقوانين لحماية حقوق المرأة طبقا لمبادىء المساواة والعدالة الاجتماعية.
- التأكيد على توفيرالتعليم للمرأة وتوعيتها بأهمية فهم التغيرات المناخية، وكيفية التعامل معها، من حيث برامج التخفيف والأقلمة وبناء مرونة المجتمعات والمناطق الجغرافية، والتى تعنى بتحمل الصدمات وتحول النقمة الى نعمة، والتحول الى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المستدامة وإستمرار عمليات التطوير على أن تكون المرأة بقدراتها وكفائتها شريك فاعل أعظم فى عمليات التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.
- وضع المرأة فى قلب البرامج والمشروعات والأنشطة المرتبطة بالتغير المناخى من خلال مشاركتها الفاعلة ووجودها فى مواقع إتخاذ القرار.
- مأسسة تمكين المواطنين ذوى الاحتياجات الخاصة: تأثير التغيرات المناخية على الفئات الأكثر هشاشة والتأقلم.
- الإحصاءات الرسمية والدراسات والبحوث العلمية يجب أن تأخذ إستخدام البيانات المصنفة إناث وذكور لتحديد الفجوات النوعية فى المعارف والممارسات والمهن والتملك.
- على الحكومات فى الدول العربية أن تراعى وضع ميزانيات مستجيبة للنوع، لسد الفجوات التى تظهر فى الإحصائيات الرسمية وتلبى إحتياجات المرأة الحضرية والريفية والبدوية.
- يجب أن تهتم الدول بتشريعات قضايا الأحوال الشخصية، والحفاظ علي المرأة من التعرض لكافة أنواع العنف والتمييز ضدها حتى توفر لها بيئة آمنة للعيش داخل المنزل وفى الشارع، وفى العمل، حتى تستطيع أن تشارك وتبدع فى عملها دون معوقات ومعرقلات للعمل والابداع والأبتكار.
- حق المرأة في الوصول الى المعلومات، وتمويل التكنولوجيات النظيفة والملائمة للنساء لتبنى مشروعات صديقة للبيئة مثل تدوير المخلفات العضوية لانتاج الأعلاف والكمبوست، وأهمية الزراعة العضوية، وانتاج البيوجاز وإستخدام مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- للمرأة دورهم في مواجهة اثار التغير المناخي، علينا تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها في تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بتغير المناخ.
- ضرورة اصلاح القوانين والتشريعات المتعلقة بالمرأة وحقوقها في مواجهة الكوارث والاعاصير والفيضانات والجفاف والنزوح جراء التغيرات المناخية.
- التغير المناخي يؤثر على الوظائف بالقطاعات الزراعية والصناعية، ما يودي الى ضرورة تغير نمط العمل والفرص المتاحة للنساء لتتكيف مع المتغيرات.

- يمكن ان توثر التحولات المناخية على الصحة النفسية للمرأة نتيجة للاستجابة لمشكلات التغير المناخي، وتجارب النزوح او فقدان المأوى.
- أن تعزيز دور المرأة في التغير المناخي يسهم في بناء مجتمعات اكثر استدامة وتكافوا وعدالة، ويكسبها قدرة على مواجهة الكوارث الطبيعية المرتبطة بالتغير المناخي.
- يمكن ان يوثر التغير المناخي على إمكانية النساء للحصول على التعليم والوعي حول تغير المناخ وكيفية التعامل معه، مما يوثر على قدرتهن على اتخاذ القرارت المستدامة.
- تكمن أهمية وجود المرأة في دوائر صنع القرار البيئي بأي دولة وخصوصا» ضمن مفاوضات المناخ، في أن القيادة تحتاج الى التنوع فبالروية والآراء والخبرات بين الذكور والاناث، فكلا الطرفين لديه قدرة وخبرة وروية تختلف عن الاخر، وهذا بحد ذاته قوة ناعمة وله قيمة مضافة في التفاوض.
- الكشف عن القيادات النسائية الطبيعية المحلية، وتمكينها على المستوى القاعدى والوصول بها الى العالمية.
- تشجيع هذه القيادات لكسر الحاجز الزجاجى والوصول الى اعلى المستويات فى التمثيل والتأثير فى صناعة القرار محليا واقليميا وعالميا من خلال دعم قدراتها وإمكاناتها.
- تشجيع ودعم إنشاء التعاونيات النسائية الانتاجية والتسويقية لمزيد من القوى التفاوضية وخاصة فى القطاع الزراعى كونه أكثر عرضه للتغيرات المناخية.
- ضرورة وجود مرشدات زراعيات معنيه بتدريب وتثقيف النساء الريفيات والتوعية بعدم تلويث الهواء والماء والتربة وإستخدام التكنولوجيات الملائمة والموفرة والمرشدة إقتصاديا وبيئيا.
- توفير التكنولوجيا الملائمة إقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للريفيات لمواجهة الأزمات والكوارث الناتجة من التغير المناخى مثل السيول والجفاف والتصحر، فالمرأة أصبحت أكثر عرضه وتعرضا للظروف الطبيعية.
- تشجيع النساء على تبني أنشطة الشمول المالي مثل تشجيع الادخار والاستثمار، وإتاحة الوصول إلى المعلومات والقروض الخاصة بالعمليات الإنتاجية والتسويقية.
- ولتقليل الفجوة بين الجنسين فيما يتصل بالتغير المناخي علينا مشاركة المرأة في صنع القرار.

ان هذه المعلومات والتوصيات هي نتيجة ورشة عمل إقليمية اقامتها جمعية انسان للبيئة والتنمية استضافة فيها عدة خبراء من الدول العربية وهذه الورشة كانت من ضمن فعاليات أقامها منسقي الشبكة العربية للبيئة والتنمية وحضرها جمعيات بيئية وخبراء في هذا المجال من 18 دولة عربية .





جهاد علي
عضو برنامج المواطنة البيئية التابع
لجمعية البحرين النسائية للتنمية الإنسانية

دور المرأة الخليجية في حماية البيئة والحفاظ على مواردها

يمكن للمرأة الخليجية أن تلعب دورا بارزا ومهما في حماية البيئة والتصدي لآثار ومترتبات تغير المناخ، فيما يلي نقدم لكم مقترحات بأبرز الأعمال التي يمكن أن تقوم بها المرأة الخليجية في حماية البيئة والتصدي لتغير المناخ:

- المحافظة على نظافة الحي الذي تسكن فيه هي ومن معها من الجيران.
- تجنب تلويث مياه الشواطئ والسواحل بالنفايات.
- عمل الكومبوست (السماد المنزلي) من مخلفات الحديقة والمطبخ.
- تقليل وتقنين الشراء والاستهلاك للسلع والتركيز فقط على الحاجات الهامة والضرورية.
- جمع البذور (بعد تناول الفواكه والخضروات) وتصنيفها وتزينها للموسم الزراعي التالي أو تبادلها مع الآخرين، فالبذور حق الطبيعة منها وإليها تعود.
- تقليل هدر استهلاك الطاقة الكهربائية لتعزيز الاستدامة.
- تطبيق برامج إعادة التدوير في المدارس والجامعات.
- تشجيع النقل المستدام (العام والمشترك).
- استخدام المنتجات والمواد الاستهلاكية المستدامة والمحلية.
- جمع مياه الأمطار في المنازل بعمل آليات بسيطة للاستفادة منها في أمور الري والتنظيف.
- تدوير المواد العضوية الناتجة من المطبخ والحديقة.
- الاستفادة من الطاقة الشمسية بعمل تقنيات وآلات للتجفيف والتسخين.
- تعزيز استخدام الحدائق التعليمية النباتية العامة والمحميات الطبيعية.
- تعليم مدبرات المنزل (العاملة) على السلوكيات الحياتية الهامة ومراقبتها وتقويم سلوكها بطريقة محببة للتأكد من إتقانها الممارسات البيئية الصحيحة.
- زرع حب قيم الجمال والطبيعة والحفاظ على البيئة في نفوس أطفالها منذ الصغر.
- أن تكون قدوة لأبنائها في الحفاظ على الماء من الهدر خلال استخدامها له في مختلف الأغراض.
- أن تراقب استهلاك الطاقة في المنزل مثل المصابيح والأجهزة الكهربائية والالكترونية.
- أن تقوم بفرز القمامة في المنزل وتعلم أبنائها كيفية ذلك وتنقلها هي أو الأب معهم لحاويات فرز القمامة.
- حرصها على رمي القمامة في الأماكن المخصصة في الشارع أو أثناء تجولها في الحدائق مع أطفالها.
- أن تعلم أطفالها كيفية غرس نبتة والاهتمام بها سواء في حديقة المنزل أو في أصيص خاص.
- في حال كونها معلمة تستطيع توجيه التلاميذ للإحساس بالبيئة والمحافظة عليها من خلال الأنشطة المتنوعة.

- العمل على تدوير المخلفات من بقايا الطعام كعلف حيواني للطيور والمواشي وإنتاج أنواع مختلفة من السماد البيتي (المنزلي).
- أن تكون قدوة لغيرها في حملات التوعية البيئية (النظافة العامة والتشجير وتنظيف السواحل).
- إدارة البيت وتحمل المسؤولية مع أفراد الأسرة في مواجهة التلوث المنزلي وفي اختيار السكن المناسب بيئياً.
- اختيار المناسب لأسرتها من السلع الغذائية والأدوية والملابس وغيرها من الحاجات، وتحديدا السلع الصديقة للبيئة.
- الاشتراك في نشاطات حماية البيئة لحل العديد من المشاكل البيئية والوعي البيئي وتنميته لنشره لدى كافة أفراد الأسرة.
- تضع برامج مخصصة توعوبة حول نوعية الأخطار والحوادث والكوارث البيئية ومواجهتها.
- تنظيم ورش عمل للنساء وطلاب المدارس بغرض إكسابهم مهارات في الإسعافات الأولية بالإضافة إلى تنظيم نشاطات ميدانية لمختلف المراكز والجمعيات البيئية.
- تطالب بتوزيع حاويات فرز النفايات في جميع مرافق الدولة ابتداءً من المنزل والمدارس والمجمعات.
- كونها مهندسة معمارية، من الممكن تدوير المخلفات في البناء وأيضا التخطيط والبناء على أسس مناهج الأبنية الخضراء.
- المشاركة في البرامج الإعلامية السمعية والبصرية.
- نشر الوعي البيئي والمواد ذات العلاقة عن طريق وسائل التواصل الاجتماعي (قنوات وتطبيقات الفضاء الافتراضي).
- احترام القيم البيئية في الحياة اليومية وتفعيلها أثناء التجوال والرحلات والأسفار.
- تفعيل العمل على أهداف التنمية المستدامة والتي عددها 17 هدفا عالميا.
- التأكيد على أهمية التنوع الحيوي البيولوجي (الحيواني والنباتي) في المناطق السكنية.
- التقليل من استهلاك البلاستيك والمواد صعبة التحلل واستبدالها بكل مادة قابلة للتحلل.
- إحياء المناسبات البيئية المحلية والإقليمية والعالمية.
- تشجيع القدرات والمهارات الشبابية المبدعة في مجال العمل البيئي واختراع الصناعات البيئية.
- زراعة الأصناف النباتات المناسبة لمناخ البلد والاستفادة من مخلفاتها.
- كتابة المقالات البيئية ونشرها أو تحويلها إلى فيديوهات وبطاقات ومواد سمعية وبصرية مختصرة ذات رسائل مباشرة.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society





إيناس عبدالهادي
دكتور جامعى - كلية علوم البترول والتعدين - جامعة مطروح
جمهورية مصر العربية

المرأة والسياحة وتغير المناخ

المناخ والجيولوجيا والسياحة، هم مجالات مترابطة بشكل وثيق، حيث يؤثر كل منها على الآخر بطرق متعددة.

فالمناخ يلعب دوراً كبيراً في عملية التعرية والتآكل، والتي تؤثر على تشكيل التضاريس والآثار ويخلق مواقع جيوسياحية خلابة، فعلى سبيل المثال، الأمطار الغزيرة يمكن أن تؤدي إلى تآكل التربة والصخور، مما يؤدي إلى تكوين أودية وتضاريس جديدة ويعمل على تشكيل الجبال من خلال تغيير أنماط الرياح والهطول. بينما تقوم التجوية بدورها في تشكيل تضاريس كوكب الأرض من خلال تحلل الصخور والمعادن بسبب العوامل المناخية مثل الأمطار، والثلوج، ودرجات الحرارة المتغيرة، وبخاصة في المناطق الرطبة، حيث تكون التجوية الكيميائية أكثر شيوعًا، بينما في المناطق الجافة، تكون التجوية الميكانيكية الأكثر تأثيراً ومن أشهر أنواع السياحة المرتبطة بالجيولوجيا والمناخ سياحة الكهوف وإستكشافها، وتتكون الكهوف في المناطق الكارستية، حيث يمكن أن يؤدي تفاعل المياه الحمضية مع الصخور الكلسية إلى تشكيل الكهوف والأنفاق تحت الأرض، وتعتمد هذه العملية بشكل كبير على المناخ ومستويات الهطول للأمطار. أما المناطق الجيليدية فتتواجد في المناطق القطبية أو المرتفعة، والأنهار الجليدية تشكل جزءاً كبيراً من العمليات الجيولوجية، حيث تنعكس تلك الأنهار على تشكيل الجبال والأودية من خلال عملية التآكل الجليدي.

وبالطبع فالبراكين أيضا لها تأثير كبير على المناخ، فعند حدوث انفجارات بركانية ضخمة، تطلق كميات كبيرة من الغازات والجسيمات إلى الغلاف الجوي، مما يمكن أن يؤدي إلى تبريد مؤقت للمناخ بسبب تقليل كمية أشعة الشمس الواصلة إلى الأرض كما حدث خلال الخمس انقراضات العظمى التي مرت على كوكب الأرض خلال العصور الجيولوجية المختلفة، وبخاصة خلال انقراض الديناصورات في حقبة الحياة المتوسطة.

تُعتبر العلاقة بين المناخ والجيولوجيا والجيوسياحة مجالاً معقداً ولكنه حيوي، حيث يتداخل التأثير البيئي مع التراث الجيولوجي لتشكيل وجهات سياحية فريدة من نوعها.

وفي هذا السياق، تلعب المرأة دوراً مهماً في تعزيز الوعي بأهمية حماية البيئة وتطوير الجيوسياحة المستدامة، فتأثير المناخ على العمليات الجيولوجية مثل التآكل، والترسيب، والتكوينات الصخرية قد ساهم في تشكيل معالم طبيعية وجيولوجية تستقطب السياح، مثل الكهوف، الجبال، والصحاري. ومع التغيرات المناخية الحالية، تتعرض هذه المعالم لخطر التحول أو التدمير، مما يجعل الجيوسياحة أكثر عرضة للتأثر بهذه التغيرات. وهنا يظهر دور المرأة في المشاركة بفاعلية في مجال الجيوسياحة سواء من خلال البحث العلمي أو إدارة المشاريع السياحية أو التوعية المجتمعية في فهم تأثيرات المناخ على البيئة

على سبيل المثال في السياق المحلي، كما حدث في مصر من تقييم للمواقع الجيولوجية في صحارى مصر الغربية والشرقية وسيناء مما سيساعد في تطوير استراتيجيات لحماية المواقع الجيولوجية وتطويرها سياحيا، وقد تم التوافق على نشر كتابين دوليين عن مصر وافريقيا لصالح دار النشر الدولي «سبرنجر نيتشر»، ليتضح دور المرأة أنه دورا محوريا في رفع الوعي بأهمية السياحة المستدامة، فقد تم تشجيع وتوجيه العديد من النساء لإدارة مشاريع سياحية مستدامة بمقياس صغير لتركز على الاستدامة البيئية في مناطق مثل الصحراء الغربية، بجانب استخدام التوعية البيئية بالمخاطر الجيولوجية من تغيرات مناخيه وزلازل وتسونامي للحفاظ على المواقع الطبيعية وجذب السياح المهتمين بالجيولوجيا مدعومة بالمبادرات التعليمية والتوعوية، لدعم كافة فئات المجتمع، وبخاصة المجتمعات المحلية للتوعية ضد المخاطر الجيولوجية وتغيرات المناخ ودعم العديد من النساء بتنظيم ورش عمل وبرامج تعليمية تستهدف الشباب والنساء والأطفال وبخاصة اللاجئين بمصر لتوعيتهن بأهمية الحفاظ على البيئة والمواقع الجيولوجية والتعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية والتوجيه الأمثل لإدارة مواقع التراث الجيولوجي، حيث تشارك السيدات في إدارة وحمايه الطبيعية من خلال المحميات مع التركيز على دمج ممارسات السياحة المستدامة مع الحفاظ على التراث الجيولوجي.

لذا فيجب فهم هذا العلاقة المعقدة ودراسة تطور الأرض والتنبؤ بتأثيرات التغيرات المناخية المستقبلية على الجيولوجيا، حيث يُعتبر المناخ عاملاً حاسماً في تشكيل الجغرافيا والجيولوجيا، مما يجعل دوره في الجيوسياحة أكثر أهمية.

ومن ناحية أخرى، تُعتبر المرأة عنصراً فاعلاً في هذا المجال من خلال مساهماتها في البحث والتوعية والإدارة المستدامة. ولتعزيز دور المرأة في الجيوسياحة، والذي يمكن أن يسهم في مواجهة التحديات التي يفرضها التغيرات المناخية، والحفاظ على التراث الجيولوجي للأجيال القادمة.





أستاذ دكتور / هـالة يسـري
أستاذ علم الإجتماع مركز بحوث الصحراء
رئيس اللجنة الوطنية لتسيير الأعمال لبرنامج المنح الصغيرة
مقرر مناوب لجنة المرأة الريفية بالمجلس القومى للمرأة
جمهورية مصر العربية

المرأة والتغير المناخى : تمكين المرأة خط الدفاع الأول ضد تبعات التغير المناخى

تفاعلا مع الأوضاع المناخية المتفاقمة، دق أنطونيو غوتيريش الأمين العام للأمم المتحدة ناقوس الخطر بشأن أهمية العمل المناخي كجزء من الأولويات لعام 2022. وقبل ذلك أطلقت عدد من المنظمات الدولية شعارات تسلط الضوء على ظواهر مجتمعية إقليمية ودولية مهمة مثل ظاهرتى «تأنيث الزراعة» و«المرأة تطعم العالم» وكلها تدعو إلى مزيد من الاهتمام بالمرأة، وخاصة المرأة الريفية والبدوية التى تتنامى أدوارها الاقتصادية دون حصولها على حقوقها فى المعرفة الكاملة والصحيحة للتعامل من الموارد الطبيعية مثل الموارد الأرضية والمائية، وكذلك أحقيتها فى ملكية الأرض الزراعية.

وتوضح الإحصاءات الوطنية أن المرأة تمثل نصف المجتمع تقريبا، ويقع على كاهلها أعباء شتى داخل المنزل وخارجه، فالمرأة الريفية والبدوية أحد أهم الفئات الهامشية والتى تتعامل مع الموارد الطبيعية بشكل مباشر وغير مباشر، فالمرأة الريفية تعمل بالزراعة وإدارة الأعمال المزرعية، والحصاد، وتربية ورعاية الثروة الحيوانية والداجنة، بالإضافة إلى بعض الصناعات الغذائية والمشروعات الصغيرة القائمة على الإنتاج النباتى والحيوانى، وكذلك المنتجات البيئية والتراثية التقليدية والمستحدثة. والمرأة البدوية التى تعمل وبصفة رئيسة فى رعي المجترات الصغيرة من أغنام وماعز، وبالطبع ترعى فى مناطق الكلأ ومناطق توفر المياة. أي أن المرأة الريفية والبدوية تقوم بالكثير من الأدوار الإقتصادية الإنتاجية والتسويقية بجانب الادوار التقليدية داخل المنزل.

ومع مظاهرالتغير المناخى فى المنطقة العربية من ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع درجات الرطوبة، وشح وقلة المياه الصالحة للشرب، وتصحر الأراضى، وظهورالرياح الغبارية، وزيادة الرياح الرملية، فى حين نجد أمطار غزيرة و أحيانا مدمرة وفيضانات فى بلاد، وجفافا فى مناطق أخرى. مما زاد آثارها السلبية على أضعف السلاسل البشرية وهم الأطفال والمسنون وذوو الاحتياجات الخاصة والأفراد ذوو الخصائص الاقتصادية الاجتماعية المتواضعة، وأهم هذه الفئات في المواجهة هي المرأة. وأثبتت الدراسات أن التأثيرات السلبية للتغير المناخى على المواطنين كثيرة منها آثار اقتصادية وديموغرافية واجتماعية، أما أهم التأثرات الاجتماعية تظهر فى ضعف المشاركة وتأثر الحالة الصحية، وضعف الأوضاع التعليمية، وظهور حالات اللامساواة بين الجنسين، وكذلك بعض الأمراض الإجتماعية، وعدم الاستقرار الأمنى نتيجة قلة وندرة الموارد. وقد تمثل الحروب الدولية والاقليمية، وحالة القلاقل والصراعات، عدم الاستقرار السياسى والاجتماعى، أسبابا ونتائج خطيرة تضاعف من الآثار السلبية لظاهرة التغير المناخى، وتبقى المرأة هى الضحية الأولى والمدافع الأول عن أسرتها ومجتمعها بآلياتها البسيطة التقليدية لمواجهة التغير المناخى.

لذا يجب أن توضع برامج للتمكين الاقتصادى والاجتماعى للمرأة فى كافة مجتمعاتنا العربية وتقدم برامج متكاملة لتأهيل المرأة الريفية والبدوية، وبرامج تأهيلية تغطي كل المناطق المتأثرة وبشدة بالتغيرات المناخية. بالإضافة إلى أهمية توثيق المعارف والممارسات التقليدية المحلية واستخدامها كأساس للبحث العلمى يبنى عليه ليقدم نماذج تكنولوجية ملائمة اقتصاديا واجتماعيا وبيئيا للمجتمع الريفى والبدوى.





فاطمة الحنطوبي
خبير في المجال البيئة والاستدامة
وصانع محتوى تعليمي عبر وسائل التواصل الاجتماعي
دولة الإمارات العربية المتحدة

دور المرأة الخليجية في قضية التغير المناخي

منطقة الخليج العربي ذات ظروف جغرافية وبيئة فريدة تعتمد في اقتصادها على الوقود الأحفوري وتعتبر من أكبر الدول المنتجين والمصدرين للوقود الاحفوري في العالم، مما يجعلها من المساهمين في الانبعاثات المسببة لغازات الاحتباس الحراري بسبب عمليات استخراج ومعالجة وحرق الوقود الأحفوري، ووفق البيانات الصادرة من «الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ » فإن دول الخليج مجتمعة تساهم بنحو ٣٪ من انبعاثات غازات الدفيئة العالمية.

إن تأثيرات تغير المناخ في الخليج العربي متعددة الأوجه وتؤثر على قطاعات مختلفة مثل المياه والزراعة والصحة في المنطقة والبيئة والطاقة، حيث تعمل النساء في معظم دول الخليج بإدارة هذه القطاعات، ويعملن على توجيه العمل بمبادرات ومشاريع مختلفة للوصول إلى التخفيف والتكيف مع تغيرات المناخ. ومن النساء البارزات في مجال القطاعات المتعلقة بالتغير المناخي في دول الخليج برزت شما المزروعي وهي أصغر الوزراء في العالم من دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي تساهم في تشكيل مبادرات الاستدامة في دولة الإمارات أما في البحرين فالشيخة مي بنت محمد آل خليفة في جهود الحفاظ على البيئة من التدهور، وكذلك في المملكة العربية السعودية برزت أيضا قيادات نسائية لتطبيق رؤية السعودية ٢٠٣٠ المبادرة الخضراء، وظهرت نساء في مجال الحوكمة مسؤولية متزايدة عن صياغة سياسات المناخ، وتعزيز التنمية المستدامة، والتأثير على الاستراتيجيات الوطنية للحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري. ومع إعطاء الحكومات في المنطقة الأولوية لتغير المناخ، تزداد أصوات النساء قوة في تشكيل أجندات المناخ الإقليمية والدولية مثال على ذلك الدكتورة ملك طلال النوري رئيس مجموعة العمل الدولية المعنية بتغير المناخ، وتعد إحدى أبرز النساء السعوديات التي تعمل في قطاع الطاقة النظيفة.

تشارك النساء في الخليج بنشاط في رفع الوعي البيئي من أجل تحسين سلوك الأفراد في المجتمع نحو البيئة ووقف السلوكيات الخاطئة سواء لدى المجتمع الخليجي أو لدى الشركات الخاصة بدور تثقيفي حاسم في تشكيل المواقف المجتمعية أيضا تجاه تغير المناخ. بصفتهن أمهات ومعلمات ومؤثرات، فإنهن في وضع يسمح لهن بتشجيع أنماط حياة أكثر استدامة داخل الأسر والمجتمعات. تساعد قيادة المرأة في تعزيز الحد من النفايات، والحفاظ على المياه، وكفاءة الطاقة على المستوى المحلي في دفع التحولات الثقافية الأوسع نحو الاستدامة والتي تهدف إلى زيادة الوعي بقضايا تغير المناخ.

ومن خلال وسائل التواصل الاجتماعي والمنظمات غير الحكومية والمبادرات المحلية، أصبحت النساء مدافعات عن المناخ، وتعزز من سلوك المجتمعات بشأن الاستدامة والحفاظ على البيئة وتأثيرات تغير المناخ. وأبرز مثال على ذلك المهندسة فاطمة الحنطوبي من دولة الإمارات العربية المتحدة حازت

على جائزة أكثر امرأه تأثيرا في مجال البيئة في الإمارات، تسخر جهودها في مناصرة البيئة وتثقيف العامة بقضية تغير المناخ والحلول القائمة على الطبيعة ومن خلال منظمات المجتمع المدني تتعاون كمتطوعة في حملات الزراعة ومكافحة التصحر وحملات وقف البلاستيك، كما ساهمت الحنطوبي بتعزيز المعرفة التقليدية من خلال توعية الأمهات وتذكيرهم بالممارسات البيئية التقليدية، التي كان يمارسها الأجداد في منطقة الخليج مثل تقنيات الحفاظ على المياه والزراعة المستدامة، والتي كانت جزءًا من تاريخ المنطقة لقرون. ويُنظر إلى إحياء هذه الممارسات بشكل متزايد على أنها وسيلة للتكيف مع التحديات التي يفرضها تغير المناخ.

وبقيادة حكيمة في المملكة العربية السعودية فإن رائدات الأعمال الخضراء يلعبن نقلة نوعية في الاقتصاد المحلي لدى دول الخليج ضمن تطوير عجلة التنمية والتجارة المحلية للموارد الخليجية وخير مثال رائدة الأعمال نهاد سليمان والتي تركز في مشاريعها أيضا على الأم والطفل، وغيرها هناك ٥٠ سيدة أعمال في المنطقة في مختلف المجالات تقود رائدات الأعمال في الخليج شركات صديقة للبيئة مثل لبنى العليان وشركات المقاولات لها والتي تلزم بالمعايير البيئية تركز على التخطيط الحضري المستدام من خلال مخططات المدن ومشاريع الاستدامة الكبرى، بما في ذلك المدن الصديقة للبيئة تركز هذه المشاريع على الحد من انبعاثات الكربون، وتعزيز العمارة الخضراء، ودمج الطبيعة في المناظر الطبيعية الحضرية، وتعزيز حلول الطاقة المتجددة. لا تساهم هذه الشركات في تقليل البصمة الكربونية فحسب، بل تزيد أيضا من الوعي العام.

أما في الكويت فلدينا أيضا شخصيات رائدة في مجال الاستدامة وتم اعتبارهن من أبطال الاستدامة في الشرق الأوسط لما أحدثن من أثر ساهم في دعم الحراك العالمي من أجل التنمية المستدامة من أمثالهن الشيخة سهيلة سالم الصباح مفوض أممي للترويج عن أهداف التنمية المستدامة.

المرأة في الخليج العربي تلعب دورا مهما في بناء عالم أكثر استدامة وهي تدرك أن البيئة أمانة وحمايتها هي مسؤولية مجتمعية.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society





مهندسة سعدية فليح حسون
رئيسة جمعية معا لحماية الإنسان والبيئة
الجمهورية العراقية

التغير المناخي في العراق.. تحديات الحاضر ورؤى المستقبل

يشكل التغير المناخي تحديًا كبيرًا للعراق الذي صنف على أنه الدولة الخامسة على مستوى العالم من ناحية تأثرها بالتغيرات المناخية فيما يتعلق بشح الموارد المائية والجفاف والتي أدت إلى تفاقم المشكلات البيئية والاقتصادية والاجتماعية والأمن، ومن أبرز هذه المشاكل هو الارتفاع غير المسبوق في درجات الحرارة التي تصل إلى مستويات قياسية تزيد عن 50 درجة مئوية والتي تؤدي إلى زيادة الطلب على الطاقة والمياه والموارد الطبيعية.

في نفس الوقت خسر العراق على الأقل ما يقترب من 50% من إيراداته المائية السنوية من نهر الفرات، و40% من نهر دجلة خلال السنوات الأربعين الأخيرة ، حيث يعتمد العراق بشكل كبير على نهري دجلة والفرات كمصادر رئيسية للمياه، ولكن تدفق المياه من هذين النهرين قد تقلص بشكل ملحوظ خلال العقود الأخيرة. هذا التراجع يعود جزئيًا إلى تغير المناخ، بالإضافة إلى مشاريع السدود في دول المنبع مثل تركيا وإيران. وأدى هذا النقص إلى تدهور الزراعة وهو ما يضر بمعيشة المزارعين ويزيد من معدلات الهجرة من الريف إلى المدن.. وفي عام 2022 أدّت موجات الحر الشديدة، وتراجع هطول الأمطار، والعواصف الترابية الشديدة والمُتكرّرة، والملوحة إلى فقدان 60.000 فدان من الأراضي الزراعية و30.000 شجرة، مما أدّى إلى نزوح حوالي 3000 أسرة في ثماني محافظات.

كما يعد الجفاف المتزايد من أبرز مظاهر التغير المناخي في العراق، ونتيجة للجفاف وارتفاع درجات الحرارة، اتسعت رقعة الأراضي المتصحرة في العراق إلى ما يقارب 70% من أراضي العراق مما يؤثر بشكل مباشر على الزراعة، حيث تتراجع إنتاجية الأراضي الزراعية وتقل المساحات الصالحة للزراعة وهذا يضعف الأمن الغذائي والتي يمكن أن تؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية وأمنية خطيرة.

وتؤثر الظروف المناخية القاسية مثل الحرارة الشديدة والعواصف الترابية المتزايدة سلبًا على الصحة العامة، حيث ترتفع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والجلدية نتيجة للتلوث والغبار. كما أن نقص المياه العذبة يمكن أن يؤدي إلى تفشي الأمراض المرتبطة بتلوث المياه.

ونتيجة التغيرات المناخية ازدادت معدلات الهجرة الداخلية خصوصا من الريف إلى المدينة حيث ترك غالبية المزارعين أراضيهم بحثا عن فرص عمل أفضل، ووفق إحصائيات منظمة الهجرة الدولية بلغ عدد الأسر النازحة 21798 أسرة نازحة لغاية 15 كانون الاول 2023 بفعل الجفاف وتغير المناخ في 12 محافظة.

ومن بين هذه الأسر، 9 آلاف و934 أسرة نزحت داخل مناطقها الأصلية، وكانت لمحافظة ذي قار حصة الأسد، حيث بلغت نسبة الأسر النازحة منها حوالي 47%، وجاءت محافظة ميسان بالدرجة الثانية وبلغت نسبة الأسر النازحة منها 22%، وغالبيتهم ممن يعملون في الزراعة وتربية الحيوانات وصيد الاسماك، لأن هاتين المحافظتين تعتمدان على مياه الأهوار التي جفت بنسبة كبيرة.

تشير تقديرات برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى أن 80% من المشرّدين بسبب تغير المناخ هم من النساء، وهذا ما يجعلهن أكثر عرضة للعنف، بما في ذلك العنف الجنسي، بحسب ما أكّدته مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ميشيل باشيليت. وتفيد تقارير بتعرّض المهاجرات للعنف الجنسي في مخيمات أو أماكن النزوح أو بسبب ندرة مياه الشرب التي أجبرت النساء والفتيات على البحث عن المياه في الأنهر، كما يؤدي النزوح إلى إجبار الفتيات على ترك الدراسة وضعف الوصول إلى الخدمات الصحية. هذا بالإضافة إلى التحديات الأمنية والحروب التي مر بها العراق والتي أثرت سلبا على البيئة بشكل عام وعلى المرأة بشكل خاص.

وقد بدأت الجهود الحكومية ومنظمات المجتمع المدني المحلية والدولية تكثيف الجهود للعمل على التصدي لآثار التغيرات المناخية، من خلال العمل على وضع خطط للتكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية والإيفاء بالتزامات العراق الدولية بتخفيض الانبعاثات من المصادر المتعددة ومنها من مصادر الطاقة، حيث يتم العمل على تحويل الدوات البسيطة إلى دورات مركبة بالإضافة إلى تشجيع استخدام المصادر المتجددة للطاقة مثل الطاقة الشمسية حيث تم البدء بتنفيذ مشاريع الطاقة الشمسية في عدة محافظات بطاقة إجمالية تصل إلى 1750 ميغاواط، لتغطية النقص الحاد في الطاقة الكهربائية ومن مصادر متجددة، كما بدأ العمل بإجراءات تشجع المواطنين على اقتناء وسائل النقل المستدامة مثل السيارات الكهربائية والهايبرد وذلك بتقديم إعفاءات ضريبية وجمركية وإعفاء من رسوم لوحات وأرقام السيارات، وبذلك ازداد الطلب على هذه السيارات من قبل المواطنين. كما تم إطلاق حملة وطنية لزراعة 5 ملايين شجرة وتسمية يوم وطني سنوي للتشجير. هذا بالإضافة إلى دعم المجتمع الدولي لجهود العراق في تطوير استراتيجيات فعالة للتكيف مع التغير المناخي وتعزيز الاقتصاد الأخضر.

كما يجب أن لا ننسى أن إشراك المرأة في خطط التكيف والتخفيف يمكن أن يساهم كثيرا في الحد من هذه التأثيرات وتعزيز وجهات النظر الخاصة بالمساواة بين الجنسين ضمن التكيف والتخفيف والاستجابات، وتعزيز صوت المرأة ومشاركتها الفعالة في الحوكمة البيئية، وتعزيز فرص النساء في المشاركة في الانتقال البيئي العادل إلى الاقتصاد الأخضر وعادات الاستهلاك الأخضر، وفي الاقتصاد الأزرق في سياق تحقيق التنمية المستدامة.

وخلاصة القول إن التغير المناخي يمثل تهديدا للامن القومي والمجتمعي في العراق ما لم يتم اتخاذ إجراءات فعالة حقيقية والسعي لإيجاد حلول مستدامة تهدف إلى حماية موارده الطبيعية.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society



مهندسة بيئية سارة الرامزي
رئيس فريق المهندسين البيئيين
في الجمعية الكويتية لحماية البيئة

دور المرأة في مواجهة التغير المناخي علمياً ومهنياً: رؤية هندسية وقيادة ملهمة

في ظل تصاعد التحديات التي يفرضها التغير المناخي على العالم، ووجودنا منذ نعومة أظافرنا في محيط مهتم بالبيئة ، أصبح لدي هاجس لقيادة التغيير وتحقيق التوازن بين التنمية المستدامة وحماية البيئة. فوجدت نفسي أتوجه لدراسة الهندسة البيئية وهي مجال هندسي مميز يوظف العلوم الهندسية في خدمة البيئة إما بالحماية أو التطوير ، وكمهندسة بيئية الآن أجد نفسي أمام مسؤولية مزدوجة تتمثل في توظيف تخصصي لدعم جهود مكافحة التغير المناخي وتعزيز دور المرأة في هذا المجال.

الابتكار في الحلول المناخية

بصفتي مهندسة بيئية، أسلط الأضواء على توظيف التكنولوجيا والابتكار في تصميم حلول تساهم في التخفيف من آثار التغير المناخي والبحث عن الحلول البيئية المستدامة، وسعيدة بنجاح مشروعي في تطوير أجهزة خاصة لقياس تدفق المياه والسيول والذي يمكن توظيف مخرجاته لجمع البيانات الخاصة بتأثير التغير المناخي على الأنهار والسيول وقياس حدة الظواهر الطبيعية المتطرفة الناتجة عنه.

فالمهندس البيئي قادر على الانخراط بمجالات متنوعة في خدمة البيئة كتطوير برامج تعتمد على الطاقة المتجددة، مثل أنظمة الطاقة الشمسية للمنازل والمؤسسات. وتصميم تقنيات لإعادة استخدام المياه الرمادية في الري، مما يعزز الاستدامة في المناطق التي تعاني من شح الموارد. إضافة إلى ذلك تطوير دراسات تطبيقية لتحليل تأثير التغير المناخي على القطاعات الاقتصادية المختلفة، ووضع توصيات تستند إلى بيانات دقيقة حول كيفية التكيف مع هذه التغيرات وتقليل تأثيراتها.

تأسيس فريق المهندسين البيئيين: دعم الريادة في الهندسة البيئية

ولعل من أبرز إنجازاتي خلال مسيرتي الدراسية والمهنية كان تأسيس فريق المهندسين البيئيين في الجمعية الكويتية لحماية البيئة، الذي أصبح منصة تجمع بين المهندسين والمهندسات المتخصصين في هذا المجال. هدفه الأساسي توحيد الجهود للارتقاء بمهنة الهندسة البيئية ومن ضمنها تطوير حلول عملية للتحديات المناخية. حيث يعمل الفريق على مشاريع تعزز الاستدامة، مثل أنظمة إدارة النفايات، وتحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعة، واستخدام تقنيات حديثة لتقليل الانبعاثات الكربونية. ومن خلال هذا الفريق، نسعى إلى تمكين المهندسات البيئيات ودعمهن ليصبح لهم بصمة في هذا المجال. من خلال تقديم ورش عمل وبرامج تدريبية استهدفت تطوير المهارات الفنية والتقنية، مع التركيز على الابتكار في الحلول البيئية.

الدعوة لاعتماد مسمى المهندس البيئي: نجاح وطني

وعلى الصعيد المهني فإن هذا التخصص واجه تحدٍ في عدم الاعتراف به إلا مؤخراً في الكويت وهو اعتقد بأنه تخصص لم يحظَ بحظ وافر في الوطن العربي كذلك، من أبرز المبادرات التي قدناها من خلال العمل التطوعي كانت الدعوة لاعتماد مسمى «المهندس البيئي» في ديوان الخدمة المدنية بالكويت. كنا ندرك أهمية هذا التخصص في مواكبة التحديات البيئية المتزايدة، وضرورة توفير بيئة عمل رسمية تستقطب المهندسين والمهندسات في هذا المجال. وبفضل الجهود المستمرة طوال سنوات، تمكنا من تحقيق هذا الهدف، ليصبح مسمى «المهندس البيئي» رسميًا، مما يدعم المهندسين والمهندسات البيئيين ويعزز حضورهم في سوق العمل، وهذا الاعتماد لم يكن مجرد انتصار لنا كمهندسين بيئيين، بل هو خطوة استراتيجية لتطوير القطاع البيئي في الكويت. كما أنه يفتح الباب أمام استقطاب المزيد من المهندسات لهذا التخصص الواعد، مما يعزز التنوع والابتكار في الحلول البيئية.

المرأة كقائدة في العمل المناخي

إن تمكين المرأة في مواجهة التغير المناخي لا يقتصر فقط على تعزيز مشاركتها، بل يتطلب أيضًا توفير مساحات قيادية لها لتوجيه الجهود نحو مستقبل مستدام. والآن نحرص في فريقنا على خلق بيئة داعمة تشجع الفتيات على الانخراط في الهندسة البيئية والمساهمة بفعالية في تطوير حلول مبتكرة للتحديات البيئية.

فعلى سبيل المثال، نعتمد تشجيع طلبة وطالبات الثانوية العامة للاستفادة من خطط الابتعاث الجادة لدراسة هذا التخصص بالاضافة إلى تشجيع المهندسات الشابات على الانضمام إلى المشاريع الميدانية التي قمنا بها، مثل مبادرات إعادة التشجير، وتحسين إدارة الموارد المائية، وتصميم أنظمة صديقة للبيئة في قطاع البناء. كانت هذه المشاريع فرصة لتعزيز الثقة بأنفسهن وتوسيع معرفتهن العملية.

استقطاب المهندسات البيئيات: رؤية نحو المستقبل

اليوم، أصبح تخصص الهندسة البيئية منصة للابتكار والاستدامة، ونحن بحاجة إلى جذب مزيد من الفتيات للانضمام إلى هذا المجال وتشجيعهن على دراسة هذا التخصص، ونسعى من خلال المشاريع والبرامج التي ننظمها إلى بناء شبكة من المهندسات البيئيات لدعم بعضهن البعض، وتبادل الخبرات، والمساهمة في تطوير هذا المجال بشكل مستدام.

الفصل الرابع

ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة»

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society

ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة»

تلعب المرأة دورًا حاسمًا في التصدي لتغيرات المناخ وتحسين الاستدامة، ويمكن لدورها أن يكون له تأثير كبير على جعل العالم أكثر استدامة وصديقا للبيئة.

وفي هذا السياق، نظمت الجمعية الكويتية لحماية البيئة بالتعاون مع الرابطة الوطنية للأمن الأسري «رواسي»، ورشة عمل «المرأة بين التغير المناخي والتنمية المستدامة»، وقد حضر الورشة التي تم تنظيمها افتراضيا لفيف من النساء البارزات في العمل التطوعي والميداني من جميع الوطن العربي.

وهدفت هذه الورشة إلى تمكين المرأة في المشاركة بشكل أكبر في جهود التصدي لتغير المناخ.

توصيات ورشة عمل المرأة والتغير المناخي

وكانت ورشة عمل المرأة والتغير المناخي، قد خرجت بعدد من التوصيات الهامة، وأبرزها ما يلي:

- المرأة تلعب دوراً مهما في تقديم حلول إبداعية وابتكار أساليب حياة أقل استهلاكا وفعالة لمواجهة تحديات إدارة واستخدام الموارد البيئية، وخاصة في المنزل، مثل المياه والطاقة، والمساهمة في تحقيق استدامة أكبر في استهلاكها.
- الاهتمام بتعزيز تكافؤ الفرص في مجال العمل المناخي، والذي سيساهم في تمكين المرأة من المساهمة بشكل أكبر في جهود التصدي لتغير المناخ.
- من خلال التفاعل بين الأسرة والمجتمع، يمكن للنساء تحفيز وتشجيع المجتمع على اتخاذ إجراءات صديقة للبيئة من ناحية واعتماد تقنيات منزلية صديقة للبيئة، مثل استخدام أنظمة الطاقة الشمسية أو تحسين نظام العزل من ناحية أخرى.
- ضرورة تكوين وتحسيس البنات (أمهات المستقبل) بالاهتمام بالبيئة، وتكوينهن في مجالات التوعية بمجال التنمية المستدامة وتدريبهن من الأعمار الصغيرة في المدارس على التنمية المستدامة، وفي إعادة التدوير، وترشيد الاستهلاك وغيرها من التصرفات السليمة الصديقة للبيئة.
- يمكن للمرأة أن تقوم بنقل الثقافة والقيم البيئية وترسيخ الوعي بأهمية حماية البيئة للأجيال القادمة، والعمل على نشر الممارسات والسلوكيات والأخلاقيات البيئية، كما يمكنها العمل على ربط الممارسات البيئية بالقيم التي تحافظ على البيئة ومواردها، لكي تستديم الممارسة كاعتقاد، مثلا عدم الإسراف في الماء أو الطاقة وهو نوع من الإحسان للأرض التي تهب لنا مواردها.
- المرأة هي نصف المجتمع وبإدارتها للمنزل يمكنها تغيير ثقافه الاستهلاك واستبدالها بمفاهيم الاستدامة، كما يمكنها الاهتمام بتحفيز استهلاك منتجات صديقة للبيئة وتقليل النفايات بإدارتها للمنزل.
- ضرورة الاهتمام بتوسيع وزيادة المساحات الخضراء في المنزل، وتدريب الأبناء على الزراعة

واستغلال المساحات في المنزل، أو حتى استخدام طرق أكثر تطورا مثل الزراعة المائية في احواض عمودية لاستغلال المساحات الصغيرة، وكذا إعادة تدوير المخلفات العضوية والمياه الرمادية وإعادة استغلالها في الزراعة على سبيل المثال.

- على الحكومات والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني تطوير برامج لتحسين دور المرأة في إدارة منهجيات الاستدامة، ودعم مشاركتها في المشاريع البيئية المجتمعية والمبادرات التي تعنى بالحفاظ على الطبيعة والحد من التأثيرات السلبية على البيئة.
- عاملات المنزل هن جزء من أسرنا وعلينا مسئولية توعيتهن ومساندتهن لتقليل الهدر في الموارد والمياه.
- الام هي المصدر الأساسي بتعليم ابنائها بالمحافظة على البيئة وحفظ النعم.
- تشجيع المرأة على شراء المنتجات صديقة البيئة والتخلي عن المنتجات الملوثة للبيئة.
- وفي مجال الزراعة المنزلية والتشجير، يجب تشجيع الأسر على إعادة إنبات البذور في المنزل، والاهتمام بإعادة استخدام وتدوير الورق للحفاظ على الأشجار.
- ضرورة أن تهتم المجتمعات المحلية في زراعة الخضار والفواكه المحلية وتشجيع المزارع المحلي.
- ضرورة تبني القدوة في التغيير البيئي والمسئولية تجاه البيئة للتصدي للتغيرات المناخية.

الجمعية الكويتية لحماية البيئة
Kuwait Environment Protection Society



إعداد
جنان رضا بهزاد

الصور والبيانات الواردة
في هذا الإصدار خاصة
للجمعية الكويتية لحماية البيئة
2025

الطبعة الاولى



جميع الحقوق محفوظة

لا يجوز نشر أي جزء من هذا الكتاب
أو تصويره أو تخزينه أو تسجيله
بأي وسيلة دون موافقة خطية من الناشر

جميع الصور والشروحات في هذا الكتيب
رسمت وصممت باستخدام الذكاء الاصطناعي

للحصول على كتاب
دليل المرأة للعمل المناخي والمسئولية المشتركة

البريد الإلكتروني: info@keps.org.kw
www.keps.org.kw